

محضر الجلسة رقم 943**التاريخ:** الثلاثاء 6 رجب 1435 هـ (6 ماي 2014 م)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وخمسة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

أولاً، القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعد ترتيب الآثار القانونية بناء على القرار الصادر على المجلس الدستوري بتاريخ 30 يناير 2014، تحت عدد 932/14، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

ثانياً، مقترح قانون يرمي إلى تصحيح وتغيير وتتميم الفصل 1-2 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما أضافه القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية المنفذ بالظهير الشريف رقم 1.07.129 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 الموافق لـ 30 نوفمبر 2007، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

ثالثاً، مشروع قانون رقم 120.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

رابعاً، مشروع قانون رقم 03.14 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو

(1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

كما توصلت رئاسة المجلس كذلك بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه نظراً لارتباطه بنشاط رسمي، فإن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية يلتمس تأجيل السؤال الفريد الموجه إلى وزارته إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائبة التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 6 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائبة: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتائبة: جواب واحد.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين. طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بأربع طلبات إحاطة. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

بعد محنة الصابو الذي أثبت القضاء عدم شرعيته، يعيش المواطنون في مختلف المدن محنة ثانية وبدرجة أكبر تتعلق بحجز سياراتهم حالة تواجدها في وضعية مخالفة أو بأمكان غير مسموح فيها الوقوف، علماً أننا بطبيعة الحال ضد خرق القانون ومساندين لتنظيم السير والجولان بشوارع وأزقة المدن، خاصة في ظل تزايد أسطول السيارات بالمدن الكبرى بما يعادل 16% سنوياً، والذي يستدعي تهيء فضاءات لإرساء السيارات قبل اللجوء فقط إلى أبسط الحلول المتمثلة في الحجز على سيارات المواطنين بطرق أقرب إلى الخطف ودون سابق إشعار، مما يجعل أصحاب السيارات المحجوزة يتساءلون عن مآل سياراتهم لتبدأ رحلة المتاعب والجولات بين الإدارات المعنية لتحرير سياراتهم، بدءاً بالبحث عن أقسام الشرطة المعنية لأداء الغرامات والتعويض عن (dépannage)، ثم التوجه إلى المحجز البلدي لاستكمال الإجراءات، وتزداد الأمور تعقيداً إذا كان المعني بالأمر غير قاطن بالمدينة التي تم فيها الحجز أو أيام العطل، ناهيك عن الالتزامات الشخصية والعائلية لصاحب السيارة المحجوزة.

يقع هذا في ظل مدونة السير الجديدة التي تأسست على تطوير هذا القطاع في إطار التوازن بين الحقوق والواجبات، فلا يمكن اللجوء إلى صيغ مبسطة تضمن للدولة حقها في الغرامة دون خلق متاعب للمواطنين، علماً

إن كل تأخير في تصحيح مجال الأداء الانتقالي لهذه الغرفة، فيه إشارة إلى أن الغرفة أرادت لنفسها أن تبقى في ظل الظروف التي أسست فيها، وفي ظل ما كان الدستور الذي أثار عليه المغاربة دستور 96 الذي استنفذ كل مقوماته.

فموقفنا وترددنا يفسر برفضنا المشاركة الفعلية في تنزيل الدستور، من خلال ترتيب أوضاعنا الداخلية. فمن باب المسؤولية في فريقنا نتحمل المسؤولية لنقول بأننا نطالب وبإلحاح من المسؤولين عن الغرفة الثانية بعرض القانون الداخلي للمصادقة في أقرب الآجال، حتى نكون قد أدينا واجبنا، وكنا أوفياء في المهمة التي أوكلت لنا بحكم الدستور، لنشتغل فيها إلى أن يتم انتخاب المجلس لاحقا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين،

نعم، السيد الرئيس، متشبهون بحقنا الدستوري في تقديم الإحاطة حتى ولو أصر السيد رئيس الحكومة على أن يضرب طوقا من الحديد والفولاذ على مجلس المستشارين ومنع المغاربة من متابعة فقرة الإحاطة من خلال التلفزيون العمومي.

الإحاطة التي ابغينا تثير اليوم، السيد الرئيس، تتعلق بموضوع طارئ، بمعنى دخيل على الساحة السياسية الوطنية.

هاذ الصباح، السيد الرئيس، وجهنا لكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة مراسلة رسمية، كطلبو فيها من المكتب باش يدراج كوضوع جلسة المسائلة الشهرية المقبلة، وأرجو من زملائي في الفرق البرلمانية أن يساندونا باش يدرج موضوع مهم جدا، يتعلق بمفهوم الدولة العميقة في خطاب السيد رئيس الحكومة، مفهوم الدولة العميقة في خطاب السيد رئيس الحكومة، اعلاش؟ لأن هاذ المفهوم أصبح تدريجيا من بين المفاهيم الأساسية -وربما المفصلية- التي توطر فهم وعمل وتدبير السيد رئيس الحكومة لشؤون المغاربة، وهاذ المفهوم أخذ في الآونة الأخيرة، بدا كياخذ المعنى ديالو تدريجيا.

المعنى الأول، باش ما نتمشوش بعيد في التاريخ، استمعنا له حين أدلى السيد رئيس الحكومة، مباشرة بعد الانتخابات الجزئية ديال سيدي إفني، بتصريح يقول فيه، وهذا موثق، بأن النتيجة ديال انتخابات سيدي إفني آلت للحزب الذي آلت إليه، لأنه وقع شراء الذم، ووقع بسبب أذنان السلطة، والسيد وزير الداخلية حاضر، الحمد لله.

أن معظم الأماكن التي يتم فيها الحجز تفتقد إلى علامة التشوير التي تفيد منع التوقف أو الوقوف.

كما تستوجب هذه الإشكالية طرح التساؤل حول المشروعية القانونية لحجز ملك الغير دون قرار قضائي، علما أن ضمانه أداء الغرامة عن طريق محصل الديون أو مصالح وزارة النقل المختصة ممكنة لهذا.

ولهذا، ندعو إلى إعادة النظر في هذه الإجراءات التنظيمية عبر اللجوء إلى تسجيل مخالفات يؤديها المعني بالحجز في عين المكان أو عبر مراسلة من الجهات المختصة، كما هو معمول به في مخالفات السير المسجلة بالرادار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

قبل أن أعطي الكلمة للفريق الموالي، يسرني أن أرحب بمجموعة التلاميذ الحاضرين معنا، منهم تلاميذ وتلميذات مدارس المعرفة والتنوير للتعليم الخصوصي بتارة. ثانيا، تلاميذ الفوج الثاني من تلامذة مؤسسة الغزلان الذهبية بالقيظرة. وثالثا، وأخيرا تلامذة مؤسسة فلاح فاس للتعليم الخصوصي بفاس.

شكرا.

إذن، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إحاطة المجلس علما التي نود أن نلفت الانتباه إليها تتعلق بمسؤوليتنا جميعا كمستشارين في الغرفة الثانية. دستور 2011 يأمرنا بالاضطلاع بمهام انتقالية لمدة مطلوبة من أجل تنزيل الدستور وتأسيس ووضع المؤسسات المرتبطة به، أمرنا بالاستئغال لأداء دورنا في نظام تعدد الغرفتين، في نظام ثنائية الغرف البرلمانية، فإذا بنا نشغل بشكل الجميع يتساءل على إطاره الصحيح.

كان من المفروض أن نبادر إلى وضع قانوننا الداخلي، والمجلس ولجنة العدل والتشريع بذلت مجهودا جبارا خلال ليالي وأيام، فهيات قانونا مضبوطا، إلا أنه رفع ناقصا إلى الغرفة الدستورية بعد المصادقة عليه، الشيء الذي جعلها ترفض حتى الدخول إلى معالجته، فأعيد إلينا بإشارات قوية تظهر من خلال صياغة القرار القضائي الدستوري الذي أحيل علينا.

فبذل مجهود مرة أخرى، فأعدت صياغة القانون الداخلي، ونال إجماع كل أعضاء الجلسة، فأحيل على جلستنا لبت فيه والمصادقة، فإذا به يتأخر ويتأخر. من التزاماتنا تجاه الشعب المغربي أن نؤدي وظيفتنا في تنزيل الدستور، والعمل على جعل الغرفة الثانية تضطلع بدورها الوارد في الدستور.

وإذ كنا أساسا نشجع مثل هذه المبادرات الفنية والثقافية، فإننا في الفريق الاستقلالي نندد عاليا بمشاركة وفد إسباني في هذا المهرجان، وذلك بضمه لشخصين مناوئين لوحدةنا الترابية، ويتعلق الأمر بكل من المسيمين كارلوس أغليسياس (Carlos Iglesias) وخوسي شونسيز (José Sanchez) اللذين يعرفان بدعمها الكبير لأطروحة الانفصاليين من لدن الشعب المغربي.

وبالتالي، وفي الوقت الذي تحتاز فيه قضية وحدتنا الترابية وضعا غير مسبق، نسجل أن مهرجانا برئاسة وزير في الحكومة يستضيف هؤلاء المتأمرين على وحدتنا الترابية، والأدهى والأمر أن السيد الوزير عوض التجاوب مع احتجاجات الفاعلين المحليين الذين تظاهروا ضد هذه المشاركة، حاول تقديم مبررات واهية لأنها ليس ضد وحدة المغرب، وذلك في تناقض صارخ مع تصريح سابق قدمه السيد الوزير نفسه لإحدى الجرائد الإلكترونية.

كما أن مدير المهرجان، أكثر من ذا وذاك، صرح أنه لو توفر له الدعم الكافي لكان قد استقبل المدعو خافيير بارديم (Javier Bardem) صاحب الوصف الشهير للمغرب، الذي خلف ردود فعل سلبية في الداخل والخارج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 13 سؤالا منها آتيا موجها: لقطاعات الداخلية، الصحة، الطاقة، و6 أسئلة عادية موجها لكل من قطاعات الداخلية، الأوقاف، والسكنى.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية حول موضوع العنف بالجامعات المغربية. هناك وحدة الموضوع في 6 أسئلة، هناك وحدة الموضوع، السيد وزير الداخلية.. إذن ما كين إشكال بالنسبة للسؤال.

إذن، السؤال الآتي الأول موضوعه ظاهرة العنف بالجامعة المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد وزير،

السيد الوزير،

تشهد العديد من الجامعات المغربية من حين لآخر أحداث عنف خطيرة بين الفصائل الطلابية، وصل مداها إلى تصفية جسدية كما وقع مؤخرا بفاس.

فكل الأوساط الجامعية والخبراء يدقون ناقوس الخطر من تحول الجامعة

وبغض النظر عن ما في هاذ التصريح من احتقار للمواطنين في سيدي إفني، لأن المواطنين في سيدي إفني أشرف من أن يتم شراء ذممهم، ولكن مفهوم أذئاب السلطة اللي كيستعملوا رئيس الحكومة، يستوجب منا أن نطرح علامة استفهام، وحقنا في أن نعرف اشكون هما هاذ أذئاب السلطة. وأنا أتمس من السيد وزير الداخلية المحترم أن يوضح كلما أتيحت له فرصة التوضيح.

مفهوم الدولة العميقة، تقال كذلك من خلال الاتهامات اللي بدا السيد رئيس الحكومة كيوجهها في الفترة الأخيرة يمينا وشمالا، وكيوزعها في كل الاتجاهات، خصوصا بمناسبة مقتل الطالب رحمة الله عليه السي الحسنوي، بحيث هاجم المعارضة في كل الاتجاهات، وهاجم المعارضة بكل أطيافها، واصفا العمل الذي تقوم به بأفدح النعوت، وكان يخاطب الرفيق دعيدة، ويخاطب من خلاله كافة مكونات المعارضة، المعارضة كنعيف، الإدارة فاسدة، أذئاب السلطة، المعطلون عندهم خلل عقلي، الصحافة كذابة وباعت الماتش، رجال الأعمال حساسية، مفهوم الدولة العميقة، الآن كيستوجب طرح سؤال على رجل الدولة الثاني في الدولة المغربية.

ولذلك نريد، نحن لا نؤاخذ رئيس الحكومة أنه أخذ الطائرة وامشى قدم واجب الغزاء، لو كان أخذ الطائرة وقدم واجب الغزاء لعشرات القتلى في حادثة تيشكا ولعدد من المواطنين اللي كيموتوا هنا وهنا، لو كان أخذ الطائرة ولو على حساب المال العام ما كان أحدا ليعترض.

ومطلوب من السيد رئيس الحكومة الآن في هذه الحلقة المفصلية من تاريخنا أنه يهتم بإشاعة ثقافة الاستقرار والسلم الاجتماعي، لا أن ينفخ في رماد النار باستدعاء والتلويح باستدعاء حركة 20 فبراير فيما يشبه عملية ابتزاز كبرى يتعرض لها مجتمعنا ودولتنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للفريق الاستقلالي، السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا للسيد الرئيس.

لقد آينا، في الفريق الاستقلالي أو قرنا في الفريق الاستقلالي أن نتقدم بإحاطة رغم علمنا بأن الإحاطة أصبحت منذ أسابيع محاصرة بين جدران هذه القبة ولا تنفذ إلى مسامع المغاربة، وذلك إسكاتا لصوت البرلمان الذي هو الممثل الشرعي عن الأمة.

وبالتالي، فالإحاطة اليوم التي قدعها، وهي تتعلق باحتضان مدينة الناظور، كما يعلم الجميع، مهرجانا سينمائيا يهتم بالذاكرة المشتركة، وذلك في نسخته الثالثة تحت رئاسة عضو في الحكومة، ألا وهو السيد وزير التشغيل.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تكاد لا تمر سنة إلا ونسجل حدوث عنف داخل الحرم الجامعي، من الطبيعي أن يكون الفضاء الجامعي فضاء للحوار والمشادات والمجادلات، كنا تربينا في هذا الفضاء.

ولكن أن تتطور الأمور إلى سقوط أرواح داخل هذا الحوار بين فضائل وأخرى، الأمر يحتمل التأويل، السيد الوزير، على عدة واجهات، تأويل سياسي يؤدي بالبعث للحديث عن جريمة سياسية، والآخر يؤدي إلى البحث عن جريمة انتشار العنف الذي انتشر في المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، والآخرون يعتبرونه انتشارا لتصادم مختلف الفئات من أجل فرض رأي على الآخر.

الذي يهمننا هو أن الجامعة كفضاء للحوار والعلم والمعرفة، فمن حقنا أن نتساءل: لماذا الدولة المغربية لم تتوقف في معالجة الفضاء الجامعي وتحديد ظاهرة العنف؟

من حقنا أن نتساءل: من المستفيد من هذا النوع من الجرائم؟

من حقنا أن نربط هذا بالحاض الذي يعرفه، ليس فقط المغرب، ولكن حتى الدول المجاورة والمغرب حافظ دائما على مظهره وعلى توازنه إلى درجة الحديث عن الاستثناء في معالجته للحركات.

فذلك، لما نسئلكم كوزير للداخلية، تمثلون الدولة، فإننا نخاف بالفعل أن تتحول هذه الظاهرة إلى مستوى يصعب التحكم فيها، لأنها تخرج عن الجرائم العادية، وتخرج عن الجرائم المجتمعية، وتدخل في خانة الجرائم الناتجة عن اختلاف في الفكر والرؤى والتصور، قد تقبلها خارج الجامعة، حصلت خارج الجامعة لأغراض سياسية واضحة، ولكن أن تنبثق عن الجامعة، حيث يتحول ويهيم مستقبل البلاد، فهذا شيء يستدعي منكم التوقف بحزم وبجراحة من أجل بلورة سياسة الأمن الجامعي لحماية الجيل من هذا النوع من الصراعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

من حقل لتخريج النخب إلى ميدان العنف الذي أصبحت تعيشه مختلف مرافق المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي تحرم فئة عريضة التي لا تنتمي لأي تيار من مواصلة دراساتها في أمن وأمان.

وعليه نسئلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير التي ستتخذونها لجعل الحرم الجامعي فضاء للعمل والمعرفة، تتخرج منها كفاءات ونخب، لا مسرحا لتصارع الإيديولوجيات والتصنيفات الجسدية وتصفية الحسابات بين الفضائل الطلابية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل سي مكاوي.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوان المستشارين،

تعتبر ظاهرة العنف في مجتمعنا بشكل عام، وداخل الحرم الجامعي بشكل خاص، من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع في استقراره وأمنه.

وما وقع مؤخرا بوسط الحرم الجامعي بمدينة فاس من عنف في صفوف الطلبة، والتي أدى إلى مقتل شاب في مقتبل العمر يجعلنا من هذا المنبر ندق وبقوة ناقوس الخطر لوقف مثل هذا النزيف، وإجراء بحث شامل وعميق للوقوف على أسباب ومسببات هذه الظاهرة، وخاصة في وسط الحرم الجامعي، الذي من المفترض أنه فضاء للتربية والتكوين البحث العلمي والتنافس المعرفي بين كافة الطلبة، مما يستدعي تضافر جهود جميع الفعاليات ومكونات الجامعة والمجتمع المدني والمؤسسات والقطاعات الرسمية وغيرها لاستعادة الجامعة والمؤسسات العلمية مكانتها لتلعب الدور المنوط بها في تربية الأجيال، وإشعاع العلم والمعرفة لمواكبة التحولات والتطورات العالمية على مستوى البحث العلمي والثقافي والمعرفي.

لنا نسئلكم، السيد الوزير:

- ما هي التدابير المزمع اتخاذها لوضع حد للعنف بشكل عام وتطهير مجتمعنا من كافة مظاهر وأشكال العنف؟

- وهل هناك تفكير في إحداث خلية لرصد وتتبع الأسباب المؤدية إلى ظهور مثل هذه السلوكيات الانحرافية الدخيلة على مجتمعنا وتقويم المسار التعليمي وتقويته وتلميعه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والتطرف.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها للحد من هذه الظاهرة، وهل لديكم أي مخطط استعجالي بمعية القطاعات الوزارية المعنية للإسهام في إرساء ترسانة فكرية وأنشطة جامعية موازية كفيلة بمواجهة كل فكر ظلامي يجر إلى العنف؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير المحترم،
السيدة المستشارة،
إخواني المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

في الواقع من المؤسف جدا أن نتحدث عن العنف في الجامعة، لأن هذا الفضاء العمومي الذي شكل تاريخيا في المغرب منارة للعلم والمعرفة، وكان فضاء حاضنا للحوار والتعايش بين مختلف التيارات الفكرية والثقافية والسياسية، فضاء طبيعيا لإنتاج المعرفة والحرية والإبداع.

إن حادثة مقتل الطالب الحسناوي وما سبقها من احتراب واصطفاف واقتتال في كثير من الجامعات المغربية، تدعونا إلى التساؤل حول جذور وأسباب هذه الظاهرة التي ارتبطت بخطاب التطرف، أقول خطاب التطرف والإقصاء. إن مخاطر تفاقم هذه الظاهرة يهدد سلامة وأمن الوطن. بالمناسبة، فباسم فريق الأصالة والمعاصرة، أريد أن أتقدم بأحر التعازي إلى الأسرة المكلمة في هذا الإبن، فهو قبل كل شيء فهو مغربي، لأن هاذ السيد اللي مات راه مغربي، قبل أن ينتمي إلى هذا الفصيل أو ذاك، فهذا مغربي قتل غدرا داخل الحرم الجامعي.

وبالتالي، فأقول بصراحة فمن العيب أن يستغل موت هذا القتييل من أي طرف سياسي، لأن هذي واحد الكارثة، هذي واحد الحادثة مؤلمة، لا يمكن أن تستغل سياسيا من أي طرف كان. ممنوع علينا كغاربة باش نستغلو هاذ المصيبة من أي طرف كان، في هاذ الوقت يجب علينا جميعا، نقول جميعا، حكومة، أحزاب سياسية، مجتمع مدني، أن نطرح على أنفسنا، على جامعتنا، أسئلة كبيرة جدا لكي نجيب عنها بصفة جماعية، هاذ الأسئلة مرتبطة بما يقع في جامعاتنا يوميا.

لا يمكن.. بالخصوص كما قال الإخوان، لا يمكن أبدا أن تكون أزمة الجامعة بمنأى عن أزمة عامة يوطرها داخل المغرب هاذ الخطاب المتطرف، هاذ الخطاب اللي عندو مرجعيات ديال التطرف، وهاذ الثقافة ديال

بالنسبة للفريق الفيدرالي، العنف لا يختزل في الحرم الجامعي فقط، بل بهم مجتمعنا بأكمله. ولذلك، فبلادنا تعرف ارتفاعا ملحوظا لظواهر الجريمة، حيث تعددت حالات السرقة والنشل والتعرض للمواطنين والمواطنات في واضحة النهار، وانتشار العنف، وتفشي بيع المخدرات والأقراص المهلوسة في العديد من الأماكن، خصوصا أمام المؤسسات التعليمية، حتى أضحي الناس في العديد من المناطق لا يعرفون كيف يتعايشون مع حوادث إجرامية متسلسلة وبأشكال وآليات متطورة.

ولم تسلم الجامعات والأماكن المحيطة بها من حوادث عنف مؤسفة، راح ضحيتها منذ سنوات التسعينات عدد من الطلبة، عوض أن تكون فضاء للنقاش الديمقراطي في إطار احترام تديير الاختلاف، حيث نسجل كفريق استنكارنا وشجبنا لكل ممارسات العنف أيا كان مصدره.

لقد كرسست هذه الظواهر الإجرامية شعورا لدى المواطنين والمواطنات بتفاقم العنف بكل أشكاله وتنامي حالات انعدام الطمأنينة، وانطلاقا من كون الأمن بمختلف أبعاده، في المجالين العام والخاص، يشكل عنصرا حيويا لحماية المجتمع والجامعة وإقرار التقدم الشامل وتطور المواطنة، فإننا نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لضمان الأمن في الفضاءات العامة والخاصة، خصوصا في الفضاء الجامعي؟

وما هي خطتكم لوقف بيع واستهلاك المخدرات والقرقوبي، خاصة وأن بعض نقط البيع أضحت قارة ومعروفة لدى الجميع، خصوصا أمام المؤسسات التعليمية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بندقور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الوزير،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

أثار مقتل الطالب الحسناوي رحمه الله داخل الحرم الجامعي بمدينة فاس ردود فعل واسعة، خصوصا فيما أصبحت تشهده الجامعات المغربية من أجواء احتقان، ومن تصاعد خطير للمواجهات الدامية بين الفصائل الطلابية، وهذا ما يجعل الجميع يطرح أكثر من علامة استفهام عن دوافع وأسباب انتشار هذه الظاهرة بين الطلاب.

إن الفضاء الجامعي هو فضاء للعلم والتحصيل، ومنبر للاختلاف والحوار في جو تسوده الديمقراطية وتقبل الرأي الآخر، وهو أيضا مكان لتكوين أطر مغرب الغد، لكن إذا تحول إلى ساحة للأفكار المتطرفة فإنه سيغدو ساحة لحرب ظلامية ستعمل على إنتاج المزيد من العنف

لحد الآن موجودين رهن الاعتقال، وآخر الأحداث ربما رآك سمعتو بها، هي اللي وقعت يوم الجمعة الماضي، حين تم إصابة طالب بجروح بليغة، وهاذ المرتكب ديال هاذ العملية هذي، مازال رهن الاعتقال كذلك.

في فاس، كانت هناك 4 حالات ديال العنف، أسفرت عن جرح 3 من القوات العمومية، ومن طبيعة الحال، ومع كامل الأسف، آخر هاذ الحالات هي التي وقعت يوم 24 أبريل الماضي، والتي أسفرت عن قتل الطالب الحسنوي، كما جاء في تدخل بعض السادة النواب.

وفي فاس وحدها كذلك، تم إيقاف أزيد من 50 شخص طالب، مازال 20 منهم رهن الاعتقال، 20 طالب اللي خرجوا على يمكن تقولو حتى على حياتهم، لأن هذي... يعني بهاذ التصرفات اللي ما عندها حتى شي علاقة بالجامعات. ومن هاذ العشرين اللي رهن الاعتقال، منهم 8 اللي مرتبطين ومحاكين من أجل قتل هاذ الطالب الحسنوي.

في مارتيل، كانت حادثة واحدة، والحمد لله، توقفت من بعد، ولكن هاذ الحادثة كانت مهمة، لأنها تخللتها قطع الطريق الرئيسية اللي غادية لمارتيل، ورمي القوات العمومية بالحجارة، وعلى إثر هذا تم تقديم 9 طلبة للعدالة، وقد حوكموا جميعا.

بالنسبة لتازة، كذلك فيها بعض المشاكل، فيصل صغير، 50 أو 60 واحد مازال لحد اليوم، مازالين بعض التحركات كمينعوا واحد ألفين طالب باش يقوموا بالدراسات دياهم العادية، وكنقولها من هنا من هاذ المنبر غادي تتخذو المسؤولية ديالنا، وغادي تتخذو الإجراءات باش الدراسة ترجع لجرها العادي.

أما ما وقع في فاس، فراه كلشي جا في التدخل ديال الإخوان كلهم، كلشي كيعرفوه، أن كانت هناك تظاهرة مرتقبة في تما، وكان هاذ الفصيل، وحا نسموه القاعدي، لما علم بهاذ التظاهرة، فحند تقولو القوات ديالو باش يجيو يهاجموا هاذ المكان اللي كان فيه هاذ التظاهرة، وكان عن سبق إصرار، ماشي اسميتو، ماشي عفوي، وهاذ المسألة كتزيد من في المحاكمة دياهم، وغنكون ضد هاذ الناس هاذو اللي قاموا بهاذ العمليات هاذو.

بعد هاذ الحادث مباشرة، وبعدما بلغ إلى علم جلالة الملك بهاذ الحادث، فكان أمر جلالة الملك مباشرة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة، باش مثل هاذ المسائل ما تتكرر.

فباشرة بعد هاذ التعليقات، وكانت هناك عدة اجتماعات بيني وبين السيد وزير التعليم العالي، وخلصنا لخلاصة واحدة، وهي أن اللي لازم واللي مهم هو أن كل السلطات، لا المسؤولين الجامعيين ولا السلطات المحلية، ولا الأمن، خصهم يتدخلوا في الوقت المناسب، لأن في الغالب اللي كان كيوقع قبل، رآم كنعرفوه، هو أن كنعترفو على أن الجامعة هي حرم جامعي، وكنقولو للسلطات العمومية ما تتدخلش، تسنى حتى يعطيك الإذن الحرم الجامعي، وفي الحرم الجامعي رآم كنعرفوا آش كايين، كتكون مناقشات مع الطلبة، الله يهديهم، الله يهديهم، الله يهديهم، وكنبقوا نضيعو

التطرف لا يمكن أن تفرخ إلا هاذ الاقتتال، ولا يمكن أن تفرخ إلا الإرهاب، ولا يمكن أن تفرخ إلا الاعتقالات.

إذن، الأساس ديال هاذ الشي كله في إشكالية هاذ الخطاب المتطرف الذي بدأنا نستورده من أقطار، ماشي غير نجيبوه، نلاحظه في العالم الإسلامي هذه السنوات الأخيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا للمنصة في 18 دقيقة، تفضلوا.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

قبل التطرق إلى الأحداث اللي عرفتها جامعة فاس، لا بد من الرجوع شيئا ما لهاذ السنة الدراسية باش نعطيكم بعض المعطيات حول أحداث العنف اللي عرفتها الجامعات المغربية منذ بداية هاذ السنة الجامعية.

فأولا، لا بد من الإشارة إلى أن من أصل أكثر من 30 جامعة ومعهد للتكوين العالي، فالمشاكل الأمنية مركزة في خمسة ديال المدن، ماشي أكثر، ما كايينش مشاكل في الدار البيضاء، ما كايينش في الرباط، ما كايينش في بني ملال، ما كايينش في آسفي، كابين في خمسة المدن، هما أكادير، مراكش، فاس، القنيطرة، ومارتيل، وبصفة أقل يمكن نزيدو عليهم تازة وسطات في بداية السنة، هاذو هما اللي عندها فيهم مشاكل، الجامعات الأخرى الحمد لله والمعاهد الأخرى الدراسة عادية جدا، وراكم كنعرفو أن هاذ المشاكل الأمنية ما جياش من الطلبة ككل، جاية من بعض اللي يمكن نسيموهم بالجماعات ولا الفصائل ولا اللي ابغيتو جد متطرفة، البعض منهم جد متطرفة، وفكر إيديولوجي يعني معين.

غنعطيك بعض الإجراءات اللي تم اتخاذها قبل، ونشوفو مع هاذ الإجراءات كلها، فمع ذلك هاذ الفصائل كتستمر في العنف ديالها وفي مواجهة التحدي.

ففي أكادير، منذ بداية السنة عرفت أكثر من 20 حادثة، حادثة عنف، يعني ملي كنتكلم على حادثة، ماشي وقفات ولا.. يعني حوادث بالعنف، أسفرت عن إصابة 10 أفراد من القوات العمومية، هاذ الشي في أكادير بوحدتها، واعتقال 57 طالب، اعلاش كنعطي هاذ الأرقام؟ باش تشوفوا على أن ماشي مشكل ديال الاعتقالات ولا هذا، (malgré) الاعتقالات الناس مازال كيزيدوا في التطرف دياهم لأن عندهم واحد الأفكار خاصة جدا، وفي أكادير مازال 11 منهم معتقلين في انتظار المحاكمة دياهم طبعاً.

في مراكش، كانت هناك خمس حوادث عنف، أسفرت كذلك عن إصابة ثلاثة من أفراد القوات العمومية، واعتقال 8 ديال الطلبة، ما زالين

واحد النوع ديال التحفظ على هاذ الإجراءات الأخيرة يعني حق السلطات المحلية في التدخل بنفسهم دون انتظار الإشارة الخضراء، ولكن الحمد لله كان هناك ارتياح كبير لدى الأساتذة ولدى عمداء الكليات ورؤساء الجامعات، وكلهم الحمد لله نوهوا بهاذ المبادرة، والحمد لله الآن هناك هدوء كبير في كل الجامعات، باستثناء تازة اللي تكلمت عليها واللي إن شاء الله في الأيام القريبة غنتخذو فيها الإجراءات.

فكتمناو التوفيق للجميع باش نخرجو من هاذ المرحلة هذي، وأختم بكلمة مغربية: "الله يهدي ما خلق، والله يهدي الجميع".
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، في إطار التعقيب أعطي الكلمة للفريق الحرري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التداوي:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح وعلى هاذ الاستقرار، كيف كنعرفو في المغرب، والله الحمد، كيفما كان الحال الأمن متواجد، وكاين الأمن في البلاد، وخير دليل على ذلك هو النضج ديال الغرفتين لما في الميزانية يكون صراع، دائما فيما يخص الأمن والبلاط والسيادة وهذا، كيكون اتفاق عام ما بين المعارضة والأغلبية، وما كنعرفو فيه معارضة ولا أغلبية.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير، ولو كاين هاذ المشاكل اللي ذكرت في هاذ المدن كلها، أنا كنبغي نشد على يد هاذ الحملة اللي كاينة الآن، وأنوه برجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة وحاملي السلاح، سواء لاسبين الزي الرسمي أو المدني، وكذلك الولاة والسادة العمال والقياد والباشوات ورؤساء الدوائر، على هاذ العمل المستمر اللي هو حقيقة أعطى واحد الارتياح في النفس ديال المجتمع المدني.

وبهذه المناسبة، تتمنى، السيد الوزير، لأنه الاستمرارية اصعبية، نكونو واقعيين، الاستمرارية اصعبية، كاين المحروقات لأن هاذ الناس كيخدموا بالليل، وكاين هاذ (les heures supplémentaires)، وكاين الديمومة، كيخصنا تفكرو في شي إحداث واحد الصندوق نساها فيه احنا كمجتمع مدني بواحد الشارة نشربوها باش تبقى الاستمرارية كاينة، هاهي الحملة اليوم كاينة ولكن لا الحمد إلا الحمد لله.

هاذ الناس تيباتوا خدامين بالليل، في الصباح عندهم الإجراءات، مساطر التقديم، مساطر أخرى، إذن خصنا تفكرو في المعنويات ديالهم، وكذلك لا بأس السلطة الرابعة اللي هي الصحافة كيف كان ملي كي عمل كنعرفو شي زبلة بسيطة ديال شي جدارمي ولا بوليسي كنوضو نديرو فيها ضجة، حتى احنا لما نقولو مثلا ضبطت عصا في واحد المدينة، في الأخير نقولو ونوهو بهاذ الناس، غير كلمة ديال التنويه راه كترفع من المعنويات

الوقت حتى كنعرفو الكارثة.

فاللي وقع مع الأسف الشديد، وأقولها بكل عفوية، أن هاذ الحرم الجامعي ولي لبعض الإخوان الطلبة، كيغتهرو بهاجل الحرم الشريف، زعما اللي دخل لو ما يقاش كاع.. ما عنده حتى شي مشكل.

وعندنا حالات ديال بعض الناس اللي كانوا مبحوث عليهم، مثلا في فاس كان واحد ضرب شي بوليسي وهرب، ربما راكم اقرينوها في شي جريدة، البوليسي تيرا فيه (une balle dans le pied)، ابقاو يتقبلوا عليه شي 10 أيام، من بعد تقبض في الجهة ديال تازة، وملي لقاهو فين كان مخج، كان مخج في الحي الجامعي، عند شي طلبة كانوا محبسين. إذن الحرم الجامعي بلاصة ما يكون للقراءة والاستفادة والتعلم ولا هذا، ولي محل اللي في بعض الأحيان تيولي حتى المجرمين كيغتهرو فيه.

إذن، بعد ملي تدار هاذ (diagnostic)، فالقرار اللي اخذينا، أنا والسيد وزير التعليم العالي، هو إصدار قرار مشترك بواسطة منشور، يسمح للسلطات المحلية، بمبادرة منهم، ما غاديش يبقاو يتسناو شي واحد يقول لهم يدخلوا أو لا ما يدخلوشاي، إلى شافوا على أن هناك تهديد للأمن ولا للنظام العام داخل الجامعة أو داخل الحي الجامعي، فعندهم الحق باش يتدخلوا مباشرة لحماية الأرواح ولحماية الأشخاص والممتلكات.

وهاذ المنشور طلب كذلك من رؤساء الجامعات ومديري الأحياء الجامعية بالتطبيق الصارم للأنظمة الداخلية، راكم كنعرفوا كاين هاذ شروط ديال الولوج ديال الجامعات والأحياء الجامعية، هاذ الشي تقريبا يمكن نقول ما ما معمولش به، كتلقى حي جامعي وخا الناس ما ساكنينش فيه ولا هذا، الفيصل جاين من محلات آخرين متطرفين، وكيجيو ويغتهرو من الحي الجامعي مكان للأنشطة ديالهم.

نفس الشيء بالنسبة لتنظيم الأنشطة الموازية، فالجامعة هي محل ديال الدراسة، هي محل ديال الأنشطة الموازية، هي محطة ديال كل الأنشطة، ولكن بشرط أن تحترم الآخرين، أن تكون هاذ الأنشطة تحترم الآخرين وتحترم الجامعة التي يعقدون فيها هاذ الأنشطة.

(Alors) من طبيعة الحال هذا ما شي (feu vert) معطي للسلطات كلها، فالتعليقات اللي تعطات للسلطات المحلية هو واخا عندهم حق التدخل يعني بمبادرة منهم، فطلبنا منهم باش يكونوا دائمين بتنسيق تام ومشاورات بين المسؤولين المحليين والمسؤولين عن الجامعات والأحياء الجامعية، الغرض ديالنا ما شي باش تقطو شي واحد ولا باش.. الغرض هو باش نوصلو لفضاء جامعي بمعنى التزيه للجامعة، فضاء يسوده التسامح والبحث عن المعرفة، وبعيدا عن كل المظاهر المسيئة للسير العادي للمؤسسات.

فاحنا ما غنقاوش تساهلو في هاذ الموضوع هذا، هاذ الفيصل هذي اللي كتدير هاذ أعمال الشغب وغيرها، احنا ما غاديش تساهلو معهم، وغنتخذو كل الإجراءات اللازمة.

كان هناك تخوف في الأول باش الأساتذة ولا العمداء يكون عندهم

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

استمعنا جيدا عن نوايا الحكومة على توقفها الجاد آتيا وجديا على مواجهة هذه الظاهرة بشكلها الشمولي، وهذا شيء لا بد أن نسجله، كما أنه نلفت الانتباه إلى أن الأمر يستدعي وضع حكمة أمنية واضحة، أن التواصل بين الدولة والفضاء الجامعي يستدعي وجود منظمة طلابية مستقلة، قائمة الذات، قادرة على أن تلعب هذا الدور.

وأذكر هنا بدور الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي الآن حوصرت وما زالت... دورها، لو كانت هذه المنظمة قادرة على استيعاب كل الفئات التي تكمن داخل الفضاء الجامعي لما حصل ما حصل. كما لأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجامعة، وأوضاع الطلاب، لها دور كبير في هذا الذي وقع.

إن التطرف الإيديولوجي وانسحاب الأحزاب السياسية عن تأطير الطلبة داخل الجامعة، يؤدي إلى هذا الفراغ، هذا بجانب غياب ثقافة الحوار والتواصل كما أشرت.

لذلك، السيد الوزير، أشرتم بشكل واضح، على عزمكم من خلال وضع هذه الحكمة الأمنية تنطلق من وضع حد للحيد السلبي، وذلك من خلال التصدي، باتفاق مع وزارة التعليم العالي، وكذلك وقف لادواجية عنف الدولة داخل الساحات الجامعية، لأن العنف عنفا واحدا، الدولة لها شرعية مواجهة العنف كغيرها كانت أسبابه، تتصدى الدولة من خلال سياسة أمنية إلى الطلبة لما يكون هناك حراك ضد مصالح الدولة، ولكن لما يكون هناك اصطدام داخلي تتردد، فهتمت من جوابكم أنكم أدركتم هذا وعزمت على مواجهته بكل حنكة.

لذلك، نتمنى أن تكون مبادرتكم في هذا الاتجاه تسير، وأريد أن أسجل المبادرات التي قمت بها مؤخرا من خلال جولتكم داخل المغرب، داخل دواليب المارة العامة للأمن الوطني، وخارجها كذلك... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق القيادي، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة لكي نترحم جميعا على أرواح العنف أيما كانت دوافعه، وأن نترحم أيضا على أرواح شهداء الواجب من رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة، وأن نتقدم بتحية تقدير واحترام إلى كل الساهرين على أمن وأمان واستقرار الوطن.

ديال هاذ الناس.

والمناسبة هي 14 ماي لإحداث الدفاع الوطني أو 16 ماي ديال الأمن الوطني، يكون شي صندوق ويساهم فيه جميع المغاربة باش تبقى الاستمرارية ديال الاستقلالية.

السيد الرئيس، كانت بقت عندي جوج دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

ما ابقاش، ذاك الشيء ما كاينش في النظام الداخلي، راه ما كاينش، غير اسمح لي.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أنا، كفريق استقلالي، كنستمعو واستمعنا إمعان للتدخل ديالكم، واللي لمسنا الجدية والحماس بناء على التوجيهات السامية للجلالة الملك محمد السادس نصره الله. بقي لنا كمجتمع مدني، كسياسيين، كتقايين، ككل فعاليات المجتمع المغربي للتصدي لهذه الظاهرة المشينة التي أصبحت تخيف الآباء وتخيف الطلبة أنفسهم، بحيث الآن اشكون اللي غادي يقدر يمشي للجامعة، جا باش يحصل فإذا به كيشي ضحية ديال الإجماع، ضحية ديال الناس اللي هما مدفوعين باش يخلقوا لنا البلبلة في صفوف المجتمع اتاعنا.

استمعنا إمعان، السيد الوزير، واتما كتعطينونا أشنو درتو، أشنو درتو شيء محمود، وباسم الفريق الاستقلالي نحني جميع رجال الأمن بشتي أصنافها وفتاتها على المواقف الرجولية، على أداء الواجب الوطني المفروض الأداء ديالو، فأنا عايش في مدينة جامعية، وكنحني بقوة جميع السلطات، بدءا من السيد والي الأمن والسيد والي جهة مكناس-تافيلالت، كلها كانت مجموعة للتصدي لهذا.

ولكن الحل ماشي هو هذا، فاحنا كنشوفو يجب تخفيف مناع الإجماع، المرحلة الوقائية راه خصنا نديروها هي الأولى، فين هو دور وزارة الأوقاف؟ فين هو التوعية؟ ما تيخصناشي حتى يوقع الحدث، عاد نوضو نجهدو. كظن الأعين ديال وزارة الداخلية -كيف عرفناها- رها مترصدة، وكنقوم بالواجب ديالها، ولكن خصنا واحد أولا وقبل كل شيء هناك المصدر ديال العنف خصنا نبتروه منذ الولادة، فممكنشاي نلقاو أن الحكومة كنساهم وكنشجع بنظرة سياسية، كنشجع هاذ الإجماع وهاذ العنف داخل الجامعات.

السيد رئيس الجلسة:

وا السبي عبد السلام، باراكا، شكرا.

فريق التحالف الاشتراكي، تفضل.

الأجواء ليس بالمنهجية الأمنية وحدها، بل بانخراط الوزارة الوصية ورؤساء الجامعات والعمداء والطلبة أنفسهم في استرجاع الثقة داخل الحرم الجامعي وتوسيع الإشعاع الثقافي داخله، مما يدعونا إلى عدم اعتماد المقاربة الأمنية الزجرية الصرفة في غياب تأطير ثقافي لضمان استتباب الأمن الفكري في مختلف أبعاده، كحرية التعبير والتصدي للإرهاب الفكري كيفما كانت إيديولوجيته.

وهذا ورش يفرض على جميع الفعاليات السياسية والمسؤولين الحكوميين والطلبة والمجتمع المدني الانخراط فيه، ذلك ما نتمنى من الحكومة العمل عليه.

وأخيرا، في فريقنا نطالب بعدم التسامح مع مثل هذه الأفعال المشينة في هذه الفضاءات الشديدة الحساسية، خصوصا وأن بلادنا منخرطة منذ

زمان في حماية الحرية الفردية والجماعية وتكريس مبادئ حقوق الإنسان. ولا تفوتني الفرصة لأنه بالدور الذي تقوم به السلطات الأمنية والدرك الملكي والقوات المساعدة والسلطات العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع، الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية فهي في الواقع تدابير جيدة، نتمنى أن يكون وقعها سريعا على مستوى جامعاتنا، بالخصوص الجامعات اللي قتلوا، السيد الوزير، اللي خمسة المدن.

كذلك لابد، كما نوه الآخرون، أن نوه بقطاع الأمن اللي كيلعب واحد الدور أساسي في استتباب الأمن، ماشي غير داخل الحرم الجامعي، ولكن داخل واحد العدد ديال المناطق، استتباب الأمن اللي كيطرا ليه مشكل.

إذن، احنا عندنا مشكل في الخطابات ديالنا، الخطابات التي توجه إلى العموم، الخطابات التي فيها في الواقع واحد النظرة سياسية، ولكن الخطابات التي توجه على أنه كيقولو هاذ الأمن بعض الخطرات طلع للكريمة، اشوية اشوية كيقول ليه، انزل اشكون اللي قالها لك.

لابد أن نحترم هاذ القواعد، الله يكون في عونكم، أنا نقول لها لك بصدق، على أنه الخطابات المشككة، لأن لا يمكن أن نكون احنا كيرلمانين، كشرعين، ما عندناش الحق لكي نشكك في عمل الأجهزة الأمنية، وكيف للحكومة أن تشكك في عمل أجهزتها؟ راه مصيبة، ما

كنفهمو باقي حتى حاجة، عندما تشكك في أي حاجة، تشكك في عمل الأجهزة الأمنية، وكى ابغى يخدم هاذ السيد اللي كيخدم 6 على 6 على 6...

وبالرجوع إلى القضية المثارة المتعلقة بالجامعات، فنحن نذكر أن الجامعة كانت فضاء للنقاش الحر والديمقراطي وتدير الاختلاف، خاصة عندما كان الطلبة مؤطرين من طرف نقابة عتيبة آنذاك، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والذي أنجب خيرة الأطر ببلادنا، منهم رجالات دولة من الطراز الرفيع.

لذلك، فالיום المسألة مسألة مجتمعية، تتطلب تضافر جهود كل مكونات المجتمع، وأيضا المقاربة الأمنية المطلوبة، ونحن في هذا الإطار كل الجهود الأخيرة، لكن لابد من المقاربة التنموية، ويتعلق الأمر بضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية لكافة المواطنين، وإعادة النظر، بل والزيادة في الموارد البشرية لرجال الأمن، وتمكينهم من كل الوسائل اللوجيستية، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

لذلك، فلا يعقل اليوم أن يبقى مسؤول أمني لا يستفيد من عطلته لأكثر من 10 سنوات، وذلك يؤثر طبعاً على مردوديته.

لذلك، فنحن اليوم أقول يجب أن نتعامل مع هاته المسألة بنوع من الرزانة وبنوع من الهدوء، بل وأيضا أقول بأنه اليوم يجب أن نتحمل، كل من موقع مسؤوليته، المسؤولية في حل هذا الإشكال، وأن يتجنب بعض رجال الأمن بعض التصريحات التي تشرعن بعض الجرائم، أقول تشرعها، وفي هاذ الإطار أذكر بما صرح به عمداء الشرطة حينما اعتبر أن التشرميل أو الصور هي (Photoshop)، لذلك يجب تجنب مثل هذه التصريحات التي تشرعن ظاهرة التشرميل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد المفيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أولا نريد أن نتقدم بتعازينا الحارة لعائلة المرحوم.

السيد الوزير،

إن طرحنا لهذا الموضوع جاء دفاعا على حق الاختلاف في الرأي، ثم من باب تحيين الحرم الجامعي وتأمين الحياة الطلابية داخله.

كما أن هذه الأحداث ليست وليدة اليوم، فصرع الفكر السياسي الذي كان يسود داخل الجامعة كانت توطئه توهمات سياسية تحترم حقوق الإنسان وحق الاختلاف باعتبار الجامعة فضاء علمي منفتح على جميع الشرائح، ورافد أساسي في تطعيم الأحزاب وتأطير النخب الجامعية، وما أحوجنا لأن تسود مثل هذه الأجواء داخل جامعاتنا.

السيد الوزير،

إن اليد الواحدة لا تصفق، لذا فالجميع مدعوون للانخراط في هذه

ماكين حتى شي مشكل.

والدور ديال تأطير الطلبة بواسطة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وربما اتحاد آخر، لأن كانوا اتحادات آخرين، هذه مسائل كلها ربما خصها تحيي عاوثاني باش الجامعة ترجع لذلك التكوين ديالها، لا من الناحية الأكاديمية، ولكن كذلك من الناحية السياسية، لأن هذا هو الأهمية ديال هاذ الاتحادات اللي كانت، هو أنه كان هناك تكوين سياسي ولكن تكوين سياسي ليس بمعنى التطرف ولا البحث على...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل للمنصة، إلى ابغيتي، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

قلت على أن اللي واضح هو أن هناك إجماع على التصدي لكل مظاهر العنف، لا داخل الجامعات ولا خارج الجامعات، واللي كان عليه إجماع كذلك ديال الإخوان كلهم، هو أن التصدي للعنف لا يتم فقط عبر التدابير الأمنية، التدابير الأمنية لازم منها، احنا مسؤولين عليها، ولكن ربما كآين هناك إجراءات أخرى -كما قلت- لا داخل الجامعة ولا خارج الجامعة اللي يمكن تساهم، يمكن نقولوا تهبط (la tension) شوية داخل الجامعات باش نرجعو للمسائل اللي هي عادية.

هناك كذلك اللي تكلموا عليه الإخوان وكنظن كلشي متفق عليه، هو الدور ديال التأطير- يمكن نقولوا نقايي ولا سياسي داخل الجامعات، فكشيتي نوه بالدور ديال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، احنا كلنا دزنا منو، وواحد العدد من الإخوان اللي ها هنا ولا في الخارج، وحقيقة كانت مدرسة للجميع، وكنظن ربما الآن كنجسو بالنقص ديال أجهزة مثل هاذي.

مع كامل الأسف، رآكم كتعرفوا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب آش وقع لو، هو دخلوا لو عاوثاني بعض الفئات الأخرى اللي رجوعه في شكل آخر، رجوعه سياسي، إلى آخره، فهذي كذلك ما عرفتش كيفاش يمكن لها تعالج، ولكن ربما هذا نقاش آخر نديروه في المستقبل إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، نواصل مع الأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية حول موضوع محاربة الشيشة والقرقوبي.

إلى السمحتو، هناك ثلاثة أسئلة، هناك وحدة الموضوع. إذن، السؤال الآتي الأول في موضوع يتعلق بتعاطي الشباب للشيشة والقرقوبي والحبوب المهلوسة. الفريق الاستقلالي، السي أمين تفضل.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

السيد الرئيس،

إذن، قلت قبالية، السيد الوزير، واحد الكلمة "الله يهدي الجميع"، معقول الله يهدي الجميع، والله يهدي الحكومة بالخصوص على أن الخطاب ديالها خصو يكون خطاب متوازن، هي المسؤولة. قبالية كان تكلم السي حكيم بنشاش على مفهوم الدولة العميقة، أشنو هو الدولة العميقة؟ والله إلى ابغيتا عرفوها؟ أشنو الدولة العميقة؟ والله ما عرفتها، خلينا نجبو نشوفو هاذ الدولة العميقة اللي كنتكلمو عليها، واش عندنا هاذ جوج دول في دولة؟ واش عندنا شي عجب آخر اللي كيسر هاذ الدولة؟ ولا اتما اللي كنتسيروا هاذ الدولة؟

إلى اتما اللي كنتسيروا هاذ الدولة، تحملوا مسؤوليتكم، ولكن لا يمكن لوزير الداخلية ولا أي وزير داخل الحكومة ويقول كطلب من الدولة باش تحميني ولا تحمي، اشكون اللي ابغي يحمي لآخر؟ هاذ الخطاب الذي نوزعه بيننا ويسارا بالنسبة للمغاربة، ماشي صحي، ليس بصحي، ليس بصحي أبدا.

ثم كذلك اللي كتقولو على أنه... أنا ابغيت غير أنه لواحد القضية أخرى، اللي غتجي غتولي غتفرع من بعد، على أن واحد العدد ديال التيارات أصبحت تتغلغل داخل المدارس، داخل المدارس، ماشي الكليات، داخل المدارس، والتلاميذ ديال 15 و17 و18 عام يتم تطبيعهم، ويتم بلورة أفكارهم من المدرسة، غادي نوحلو في هاذ الشيء من دابا واحد 10 سنين غنوحلو فيه.

وبالتالي، نتماو على أن وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ترد البال لما يجري داخل المدارس، باش غدا ولا بعد غدا ما نحصلو في كوارث أكثر من ما نهضرو عليه.

وغادي نزيدو في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ورجوعه، جميع النخب ديال المغرب راه دازوا عن طريق الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، النخب دياولنا، الوزراء دياولنا، مديرين دازوا على هاذ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كان جامعا للطلبة وكان مدرسة يقتضى به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار... إيوا براكا، إيوا صافي براكا، الله يهديك.. كيف قال السيد الوزير الله يهدي الجميع، الله يهديك رآك فتي الوقت، وبرآكا، وصافي. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل للمنصة، السيد الوزير، إلى ابغيتي في 12 دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

كنظن قيل في ما فيه الكفاية.

أنا اللي كنتستخلص هو أن هناك إجماع على التصدي لكل مظاهر العنف، وكان هناك إجماع على أن التصدي الأمني بوحدو ما كافيشاي، كيخص ربما مسائل أخرى داخل الجامعة وخارجها. فهاذ الشيء كونسجلو

وما لاشك فيه، أنكم تتوفرون على الأرقام التي بلغت مستوى خطير لا يمكن السكوت عنها.

وعليه نسألكم، السيد الوزير المحترم، تنويرا للرأي العام الوطني: هل هناك برنامج متواصل للحكومة من أجل القضاء على ظاهرة تهريب القرقوي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين،
السادة الوزراء،
السيد الوزير المحترم،
أصبح مستوى الجريمة المرتفع، والذي وصل إلى أرقام نعتبرها مقلقة، مرتبطا ارتباطا وثيقا بتعاطي مختلف أنواع المواد المخدرة، ومن بينها مادة القرقوي الواسعة الانتشار في صفوف فئة الشباب والتلاميذ على وجه الخصوص.

كما نلاحظ، السيد الوزير المحترم، تزايد انتشار ظاهرة غريبة عن المجتمع المغربي ألا وهي مقاهي ما يسمى بالشيثة، والتي هي في واقع الأمر فضاءات لاحتضان أوكار للدعارة وتعاطي مواد محظورة أخرى تترج بالشيثة كالحشيش وغيره من المواد المخدرة السامة والمهلوسة.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن مخططكم فيما يتعلق بالتصدي لهذه الظواهر، وهل من إجراءات رادعة اتخذتموها في حق تجار هذه السموم والمروجين لها، مع العلم أننا على يقين أنكم واعون بما يجب القيام به، وسوف لن تدخروا شيئا في سبيل الحد من هذه الآفات؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بظاهرة الشيثة والقرقوي، تفضل السيد الوزير.. عندكم 9 ديال دقائق، السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

غنوفر عليكم الوقت.
بطبيعة الحال، كمنظن التدخلات كلها كتمشي في نفس الاتجاه على أن الآفة لا ديال الأقراص ولا ديال المخدرات بكل أنواعها، ولا الشيثة، فهذه ما كاينش جوج الناس غادي يختلفوا بأن يجب محاربتها بكل الوسائل

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

تعتبر ظاهرة تعاطي شبابنا للمخدرات والشيثة وحبوب المهلوسة المعروفة بالقرقوي، ظاهرة خطيرة دخيلة على مجتمعا، اتسعت قاعدتها في أوساط الشباب المغربي المعول عليه لتطوير وازدهار بلادنا.

فمقاهي الشيثة تتناسل كالنمل داخل جل الأحياء الشعبية دون إكترات أصحابها للحملات التي تقوم بها السلطة، إذ جرى إغلاق العديد منها، لكن ما تلبث أن تعاود نشاطها في أمان، جلسة شيثة تعادل تدخين 100 سيجارة، وما يترتب عن هذا التعاطي من أمراض كالسل وضيق في التنفس، بالإضافة إلى الانحلال الأخلاقي والتشجيع على ممارسة الفساد والدعارة في صفوف التلاميذ والطلبة.

ناهيك عن الخطر القادم من الشرق والغرب، الحبوب المهلوسة، الأخبار المقلقة التي تتحدث عن حجز المحجوزات منها في الحدود المغربية الجزائرية على وجه الخصوص، والمستهدفة للوسط المدرسي، تؤكد الحرب غير المعلنة على شبابنا، والأثر الخطير الذي ينتج عن تعاطي هذا النوع من المخدرات، لاسيما الجرائم ذات الطبيعة الجنائية، مع العلم أننا نراهن على العنصر البشري.

والأكيد، السيد الوزير المحترم، أنكم تتذكرون تعرض 4 أطفال بمدرسة ابتدائية بضواحي سيدي قاسم لتناول هذه الحبوب داخل أسوار المؤسسة وحملهم في حالة خطيرة إلى المستشفى، فهذه الحبوب غزت حتى المؤسسات الابتدائية، مما يؤكد تعاضم حجم التحديات التي بات المغرب يواجهها.

السيد الوزير، نسألكم: ما هي المقاربة التي أعدتها الحكومة لمواجهة هذا التحدي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد وزير الداخلية المحترم،

سؤالنا في الفريق الحركي: يعرف انتشار الأقراص المهلوسة أو ما يعرف بالقرقوي انتشارا واسعا وسط مختلف المدن المغربية، بحيث يتم تهريبها من دول الجوار أو دول أخرى نحو بلدنا، من أجل تخريب عقول الناشئة واستفحال الجريمة، بل أن الأمر أخطر من ذلك، حيث تباع هذه الأقراص للتلاميذ قرب المدارس أو داخل المدارس أو الجامعات.

فتم كذلك إغلاق 224 محل، كمين اللي تغلق بصفة نهائية، وكمين اللي تغلق بصفة يعني ثلاثة أشهر ولا شهرين حتى يبدل النوعية ديال النشاط ديالو، فالنصف ديال هاذ المحلات اللي تغلقات كانت كلها في الدار البيضاء، تابعاها فاس ومكناس ومراكش، إلى آخره، عندنا كل مدينة أشنا هو اللي تغلق فيها.

وهذي حرب سنتي مستمرة، هاذ السؤال مازال غادي يرجع ويرجع مرات ومرات، واحنا كل خطرة كنعاول نأكدو على المسؤولين المحليين على ضرورة محاربة هاذ الظواهر هذي، ونفس الشيء كذلك فحشامك مجال الزيل كيحي وكنعاولو ونشطبوه وتيعاولو يرجع وكنعاولو نشطبوه، وربما شي نهار غنتغلبو عليه كليا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بالنسبة للتعقيبات، الفريق الاستقلالي، تفضل السي أمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

إذن، شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الشروحات وعلى الدور اللي كنعوم به الوزارة.

كل ما في الأمر أن مؤخرا وغير في هاذ الظروف ديال هاذ الأسابيع، حقيقة ننوه ونتمن الجهود التي كنعوم بها لا الإدارة ديال الجمارك ولا كذلك ديال الأمن على حزمهم واحد العدد كبير ديال الحبوب المهلوسة وكذلك هاذ المخدرات الصلبة.

ولكن، السيد الوزير، اللي كنعشوفو دابا حاليا المقاربة اللي كنعشغل في هاذ المجال هي المقاربة الأمنية، احنا كنعطبو لأن المجال اللي قلت ولو غادي تحجز 80 ألف حبة، راه كمين الانفلاتات، ضروري أن هي غتمشي للأسواق.

وكما أشرت بأن هاذ التجارة راه هي تجارة مربحة، إذن هاذو اللي كيستعملوا هاذ المخدر كيجاولوا المرة الثانية والمرة الثالثة، وخا تقيل تجمع عاودثاني نفس القضية.

إذن، هنا كيخص واحد المقاربة اللي أعلنت عليها الحكومة، باش كانت غتكون هاذ المقاربة شاملة، تعباً لها الحكومة بصفة عامة، ولا المجتمع ولا كذلك الأحزاب السياسية، المجتمعات المدنية، كل المعنيين لأن المسألة تهم المقاربة وتمهنا كذلك، راه احنايا في البيوت ديالنا راه عندنا الأولاد ولا شي حاجة اللي كيتصاوبوا بهاذ المسألة، غير كمين اللي كيقدر يصرح بها وكمين اللي ما كيقدرش يصرح بها. إذن، هاذ التصدي راه هو التصدي كيخصنا نخدمو فيه بالجميع.

وشكرا السيد الوزير.

الممكنة.

والكل كذلك كيغرف على أن جزء كبير من الإجرام مرتبط للتعاطي لهاذ المخدرات، وخاصة ذوك (les psychotropes) اللي حقيقة كيبدلو الشخص ويكولي في شكل آخر، لا من ناحية العنف ولا من ناحية يعني حتى المستقبل ديالو، يمكن كلو يمشي لأن العقل كيولي كلو مرجح.

فهناك تعلمات تعطات بصفة صارمة، لا فيما يخص محاربة هاذ (les psychotropes) ولا فيما يخص محاربة الشيشة، وغادي نعطيكم التفاصيل.

كنت أعلنت في جلسة قبل على أن في 2013 تم حجز أكثر من 400 ألف قرص ديال (les psychotropes)، وهاذ الأربعة أشهر الأولى فقط ديال هاذ العام أكثر من 80 ألف (comprimés) اللي تم الحجز ديالو، ولكن اللي عملنا هو ماشي فقط نجعمو هاذ (les psychotropes) من (les réseaux) وذاك الشي كلو، ملي معروف امنين كيحي، احنا اخذينا تدابير صارمة جدا، وهذا بتعليمات من جلالة الملك، باش (la frontière est) كلها تكون.. الجيش الملكي والدرك الملكي اخذا إجراءات صارمة باش يحد من التدفق ديال هاذ المسائل داخل هذا الفضاء، وربما الانخفاض ديال الحجزات ديال (les comprimés psychotropes) جاي من هاذ القضية هذي، مازال ما اعرفناش بالضبط خلال السنة واش هاذ الشي غادي يهبط بصفة جذرية، ولكن الإجراءات راه اتخدت لحماية الحدود الشرقية باش ما ييقاش يدخل منها هاذ النوع ديال (les psychotropes) اللي حقيقة كيشكل خطر كبير جدا على الأطفال وحتى ما شي على الأطفال ديالنا.

بالنسبة للشيشة نفس الشيء، فالتعليمات احنا كنعكروها تقريبا في كل مناسبة، على أن الشيشة:

- أولا، ظاهرة دخيلة على المجتمع المغربي، ما عندها حتى شي علاقة مع المجتمع ديالنا، ما عرفت اشكون اللي دخلها الأول، ولكن الله يسامح؛

- ثانيا، من الناحية الصحية خطيرة جدا، ما شي فقط التدخين ولكن حتى الأمراض اللي يمكن تدوزها من شخص إلى شخص آخر، وراه السيد وزير الصحة جالس معنا والدكتور البروفسور جالس معنا، ربما في مناسبة أخرى يمكن يعطيكم تفاصيل أكثر.

فذلك، فالتعليمات تعطات بصفة مستمرة، وبعض الأرقام فقط: في هاذ الثلاث أشهر الأولى لوحدها تم حجز أكثر من 13 طن ديال مادة المعسل، وتم حجز أكثر من 2000 نرجيلة، ومع ذلك مازال ما اقضينا على هاذ الظاهرة هذي، ربما مربحة جدا، لأن غير كنعجز هاذ النرجيلة وكنعجز الأطنان ديال المعسل، ومع ذلك الناس كيعاولو يشربو، ربما تجارة مربحة، فذاك الشي اعلاش احنا خصنا نبقاو دائما مسترسلين حتى نقضيو على هاذ المسألة هذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديا لكم.

احنا اللي ابغينا نضيفو، السيد الوزير المحترم، هو أنه هاذ التفتيش اللي تتعملوه، سواء كان على مستوى المجهودات ديال أصحاب الدرك الملكي أو الأمن الوطني مشكورين، هاذ الشي تبيدلوا المجهودات ديا لهم، ولكن لا بد ما تخلقوا واحد الخلايا تكون خلية اللي تدير هاذ التفتيش المستمر باش ما يكونش ذاك الشي موسمي، يكون مستمر، لحقاش رجال الدرك ورجال الأمن، راه ما كافيينش، السيد الوزير المحترم، ما كافيينش باش يديروا هاذ العمل هذا، لحقاش عندنا نقص كبير في العدد لا بد ما تزيدوا فرص ديال باش يكونوا رجال الدرك بكثرة والأمن باش يوفروا الأمن للمواطنين، ويكون واحد العمل جبار باش يقوموا به، سواء كان داخل المدارس فين تتباع هاذ الأقراص، راه تتباع حتى داخل المدارس، وتكون واحد الحراسة متشددة، ويكون واحد التفتيش تقني، ما يكونش غير اسميتو، لحقاش هاذ الشي راه خطير.

وتنشكرو رجال الأمن والدرك، ديا تبيدلوا المجهودات ديا لهم، خاصة في الجهة ديانا ولا في الجهات اللي تنشوفوها ديال الدار البيضاء ولا الرباط الههورة، هاذ الشي تنشوفوه ولكن لا بد ما تكون شي خلايا باش يتبعوا هاذ العمل هذا، ويكون هاذ الشي إن شاء الله في المستوى اللي تطلبوا المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق التجمع، تفضل السي الهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، تبعتنا جوابكم، نحن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نساندكم في كل ما تتخذونه من إجراءات لمحاربة ومنع انتشار هذه الآفات، سواء ظاهرة القرقوبي أو ظاهرة الشيشة، والتي ذكرتم أنها خطيرة جدا، سواء من حيث التسبب في الجريمة وكذا من الناحية الصحية.

نحن معكم أيضا في استمرار واستمرارية هذه الإجراءات، بل المزيد منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة للسيد الوزير إذا أراد الرد على التعقيب.. شكرا. غادي نمر إلى السؤال العاشر، كذلك للسيد وزير الداخلية، موضوعه ارتفاع وتيرة الخجج والجرائم التي تهدد أمن المواطنين. الفريق الدستوري، تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هاذ الموضوع هذا اللي كان اليوم موضوع ديال أسئلة آنية، سبقنا ونهنا الحكومة والحكومات اللي سبقوا على هاذ الأشياء هذي اللي اليوم تكاثرت.

لقد سبق، السيد الوزير، لفريق الاتحاد الدستوري أن طرح أسئلة كثيرة حول موضوع الأمن والجريمة استشعارا منا بالنتائج الكارثية للسياسات الحكومية في قطاعات مختلفة، لأننا نعتبر أن مقارنة هذا الموضوع لا تنحصر في الزج والحمولات، وإن كانت ضرورية، وإنما يتعدى الأمر إلى مقارنة عميقة، تحد من الإجرام في منابعه وجذوره الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وهي ليست مسؤولية وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، بل هي مسؤولية الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع بجميع مكوناته.

ولتأكيد الفكرة، نفترض جدلا أن للدولة القدرة والكفاءة البشرية والإمكانات المادية لاعتقال جميع المجرمين والجناحين الخارجين عن القانون، هل تصورون، السيد الوزير، ومعنا الرأي العام الوطني، أننا قضينا على الجريمة بمختلف أشكالها؟

قناعتمكم، السيد الوزير المحترم، قبل قناعتني، أن الجواب هو لا، لأن التصدي للجريمة يقتضي التصدي للعوامل المنتجة للسلوك الإجرامي.

هل بالركود الاقتصادي والإجراءات الضريبية غير العادلة وإفلاس المقاولات وضياع فرص الشغل وارتفاع الأسعار ومعدلات الفقر والبطالة والهدر المدرسي وتهميش العالم القروي سنتمكن من مكافحة الجريمة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت الظاهرة بالأمس تنحصر في الأمي أو الفقير أو المنحرف أو المهمش أو المريض النفسي، هاهي اليوم تتطور لتطال التلميذ والطالب والميسور ورجال الأمن والسياسي ورجال الدين والنساء، كما تطورت الجريمة من حيث النوع، واتخذت أشكال لم يسبق للمجتمع المغربي أن عرفها لتبلغ حد قتل الوالدين، اغتصاب الأبناء، وزنا المحارم، ناهيك عن ارتكاب الجريمة في حق النفس، أي تقصد تفشي ظاهرة الانتحار.

ما هي قراءة الوزارة لهذا الواقع؟ وما هي مقارنة الحكومة لمعالجة هذه الإشكالية؟

كذلك أشير على أن بعض المرات كنتلقى بعض المسائل في الأترنيت، كنسول عليها ما كين حتى شي حاجة، والو ما كين حتى شي حاجة، شي واحد، شي حاجة بسيطة، كتولي تتضخم، كتولي هذا.

كين مسائل صحيحة طبعاً، ولكن كين مسائل اللي كتضخم وكتولي.. وهذا الشي اللي كيتولد عليه هما الشائعات، كيقاو الشائعات غادية وكتكبر. وفي هاذوك الأيام ديال التشرميل إلى اعقلنتو في الدار البيضاء كانت واحد الإشاعة بأن امشاو دخلوا لواحد (traiteur) في (Casa)، وراه هرسوا لو هذا، وراه ضربوا هاذوك اللي كانوا تما، إلى آخره، الأمن عيطوا لهاد اسميتو هذا، ما كان عندو حتى شي حاجة، وراه دار (un démenti)، ودار مسائل. إذن، ملي كنتكون هاذو الإحساس هذا كين حتى الشائعات كتبدا تنمي وكتبدا...

فنظرا لهاد الإحساس بالأمن اللي ابدأو كيشعروا به المواطنين، فراه في اخباركم على أن جلالة الملك أمر وزير الداخلية والمصالح الأمنية للقيام بزيارات لكل جهات المملكة، لتعبئة السلطات المحلية والمصالح الأمنية، باش هذيك الطمأنينة اللي خصها تكون عند المواطنين باش ترجع لهم.

فركزنا خلال هاذو اللقاءات من طبيعة الحال على بعض الإجراءات العملية بلا ما ندخل في التفاصيل ديالها لإعادة الثقة للمواطنين، ولكن ركزنا بصفة خاصة على ضرورة الاجتماع مع كافة الشرائح، قلنا للسلطات المحلية والأمن، لا من درك ولا من هذا، يميشيو عند المواطنين يسولوهم آش كيقوع عندهم في الأحياء؟ أشنو هما المشاكل اللي عندهم الأمنية؟ باش يتم التصدي ديالها يعني مع الناس اللي ساكنين في المناطق ديالهم.

والحمد لله، هناك وقعت واحد التعبئة شاملة جدا، كين مناطق كثيرة اللي أعطت فيها نتائج مهمة جدا، واحنا كتنبغو في الأترنيت (Les commentaires) ديال الناس، مثلا في واحد الوقت فاش كان ذاك الشي التشرميل، ملي كتقدير (sécurité Maroc) كيخرج لك واحد 30 أو 40 ألف كيسولوا على (sécurité Maroc) آش واقع فيها، دابا هاذو العام ما بقى حتى شي واحد كيسول على (sécurité Maroc)، لأن المسألة دخلت في الاعتيادية.

واحنا هاذو المجهودات إن شاء الله راه غادي نكلو عليها، راه جا في التدخل ديال أحد المستشارين اقبالية أن اللي مهم هو الاستمرارية، والاستمرارية كتطلب النفس الطويل، فقط لا بالنسبة الأجهزة الأمنية ولا بالنسبة للإمكانيات المادية اللي عندهم، والحمد لله هاذو الثقة رجعت.

وغادي نختم فقط، ابغيت غير باش ما نكبروش بزاف هاذو القضية ديال المسائل الأمنية، كتدبر تتبع شخصي ديال كل يوم آش واقع من الناحية الأمنية، نعطيك دابا ديال البارح، من 8 الصباح ديال البارح حتى 8 الصباح ديال اليوم (les homicides) بالنسبة للقتل 0 في المغرب كيو، بالنسبة لـ (coups et blessures) معناه الجرح كين في المغرب كيو يالاه في أصل 83 عمالة يالاه 20 عمالة اللي وقع فيهم الضرب بالسكين، 38

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم السيد الوزير.. اللي ابغيتي، تفضل، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

هاذو الشي ديال الجريمة، المفارقة اللي فيه هو ملي كنتشوفو الأرقام اللي كنتعطى ديال الجرائم، إلى آخره، كنتقاوها في انخفاض. انخفضت في 2013، وانخفضت عاوثاني في الثلاث أشهر لولانية ديال هاذو السنة، فيما يخص المس بأشخاص بـ 6% والمس بالممتلكات بـ 3%.

ولكن، في نفس الوقت، كنتقاو على أن هناك تصاعد داخل المجتمع ديال الإحساس بانعدام الأمن، كلشي كيقول لك راه الأمن ما كينش، إلى آخره. وهذا على حساب اللي كنتشوفوه، عندو عدة أسباب:

أولا، كما قال السيد المستشار المحترم، بروز بعض أنواع الجرائم البشعة، واللي ولات الجرائد كتصطوهم، كيصور السيد مذبح ومضروب، وبعض الجرائم ما كناش مولفينها، كقتل الأبوين كما جا عندكم، ولا بعض المرات حتى قتل الأطفال، اللي كينز المشاعر ديال الرأي العام. هاذو الجرائم ابحال هذي دايما كتهمس الرأي العام، وكتعطيه واحد النظرة على أن هناك تفاحل ديال الجرائم في المغرب.

نفس الشيء، بعض الجرائم اللي ما كانتش مولفة عندنا، ففي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الجرائم اللي كتستعمل فيها الأسلحة النارية، بحال اللي وقع في الدار البيضاء وفي طنجة، كتستعمل فيها بعض المرات السيوف... إلى آخره، فهذي كلها أنواع جديدة اللي كنتخوف، لأن السلاح كيخوف والسيوف كنتخوف، ودائما تظهر فيما بعد على أن استعمال الأسلحة النارية راه تقبطوا ماليم، لا ديال الدار البيضاء ولا ديال الرباط، وهما بالمناسبة مغاربة عندهم (double nationalité)، فرنسا والمغرب وجاوا لهننا، وتقبطوا وراهم الآن في (les enquêtes).

واللي زاد من هاذو الإحساس بانعدام الأمن هو ظهور ما يسمى بالتشرميل، وهاذو القضية ديال التشرميل دارت واحد.. كيف تقولو واحد (l'effet) كبير جدا على المجتمع، لأن ابدأو الناس بهاذوك التصاور كيجسوا، ابدأو كيطنوا على أن هناك عصابات منظمة ومسلحة، وأكثر من هذا قادرة باش تبين حتى ذاك الشي حتى التصاور، وتبين هذا وتقول لك احنا ماشي غير فقط منظمات منظمين وعندنا السيوف، ولكن في نفس الوقت احنا كتنبهاو بهاذو الشي، واحنا ككوريوه لكم، يلاه وديروا اللي ابغيتو.

فبطبيعة الحال زيادة على هاذو الشي كيو، فالإعلام ولى كيمشي بواحد السرعة فائقة جدا، كين اللي هو صحيح وكين اللي هو كذوب. وبالمناسبة

ثالثا، ندعو الفاعلين السياسيين إلى تجنب الدعوة إلى العنف أو استغلاله لأغراض سياسية وانتخابية.

الأخطر من هذا هو لجوء بعض السياسيين، وتنطبو تبقاو تعطيو معطيات، السيد الوزير، وسبق لي قلتها، ملي توقع شي حادثة اعلاش ما تجيوش وتقولوا السياسي الفلان فلاني، خدمة لمصلحة البلاد، هو اللي دار الفوضى الفلان فلانية، لأنهم تيغديو التوترات والتزعات الاجتماعية والقبلية والتحريض على العنف، مما يندر بالعودة إلى عهد السبية، وهاد الشي راه واقع، وبعينناكم تبقاو تشرحو أو تديروا أشياء اللي توضحو فيها للمغاربة.

رابعا، الأخطر من هذا وذاك هو لجوء بعض السياسيين إلى تغذية التوترات والتزعات الاجتماعية والقبلية قلتها.. التحذير من خطورة نقل الممارك السياسية والإيديولوجية إلى الجامعات، وتبني العنف والعنف المضاد كسلاح للهممة والتحكم.

السيد الرئيس،

إن موضوع الأمن يتطلب معالجة (إذا سمحت واحد نصف دقيقة) شاملة واستراتيجية واقعية، ولنا في الآية الكريمة التي أرددها دائما "فَلْيَعْبُدُوا رَبًّا هَذَا اللَّيْلِ الَّذِي كُفِّرْتُمْ مِنْ جُوعٍ وَلَمَنْعُمْ مِنْ خَوْفٍ" وأي حكمة أبلغ من هاته الحكمة الربانية التي تربط الوضع السوسيو اقتصادي بالأمن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ باراك.

إذن، السؤال الحادي عشر موضوعه تنظيم المعارض والأيام التجارية. الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الهبية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد قامت وزارتك مؤخرا بتوجيه دورية إلى السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم والمقاطعات رقم 1892 بتاريخ 2 مارس 2010 حول تنظيم المعارض والأيام التجارية بالجماعات الحضرية.

وقد جاء في هذه الدورية أن الإجراءات التنظيمية تعد من صميم اختصاص رؤساء المجالس الجماعية طبقا للمادتين 49 و50 من الميثاق الجماعي كما تم تعديله وتتميمه.

وبالرجوع إلى القوانين الأساسية لغرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، نجد أن هذه المؤسسات لها الحق أيضا في تنظيم هذه المعارض

حالة، كنعطيك مثل برشيد فيها حالة واحدة، بنسليمان 0، خريكة 0، سطات 0، الجديدة 2 حالات، فاس 2 حالات، صفرو ولا وحدة، القنيطرة واحدة... إلخ، يعني على 80 عمالة هاد الجرح، وبطبيعة الحال 20 حالة في هادك النهار إلى جبتتها لـ (les journaux)، وتديرها (en première page) غيجيب لك الله المغرب كلو راه.. مع أن كاين 60 عمالة ما وقع فيه أي ضرب ولا أي جرح.

وبالنسبة لسرقة نفس الشيء، في المجموع ديال المغرب كاين 26 حالة اللي هي (des vols avec violence)، وتقريبا 90 حالة في النصف ديال العمالة تقريبا، كتنلفي عمالة يالاه (un seul vol)، غير باش ما نهولوش بزاف هاد المسألة هذي، راه المسائل عادية جدا، ماشي اسميتو.

وغنكمل بهاد القضية هذي، والحمد لله من الناحية العميقة، بدون الرجوع للمصطلح اللي تكلموا عليه الإخوان اقبالية، من الناحية العميقة الحمد لله بلادنا آمنة مطمئنة، راه قليل البلدان فاش المستشارين كيخرج للزقة ما كاينش اللي كيهضر معه، وكيمشي للمارشي ما عندو حتى شي مشكل، لا الفوق ولا تحت ولا في الجانب، ما كاينش هاد الشي. راه كاين واحد العدد ديال النعمة خصنا نحافظو عليها ونفتخرو بها، لأن هذا ماشي ديال شي واحد، هاد الشي المغرب الحمد لله دائما هكذا. أنا تلاقيت بعض المسؤولين كبار في دول أخرى، ملي كيقول لو راه كيمشي نسوق براسي وكيمشي تنقضي على رجلي، ما كيتيقش، كيقول وا كيفاش ما يمكنش، وهاد الشي ممكن الحمد لله في المغرب وفي هاد الساعة هذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السي الراضي؟

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الوزير المحترم،

من باب الإنصاف الاعتراف بالمجهودات الجبارة التي تبذلها قوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والإدارة الترابية وتعبئتهم الدائمة رغم قلة الإمكانيات ومحدودية الموارد البشرية من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المواطن، إننا نشيد بالروح الوطنية التي تتميزون بها وتفانيكم في خدمة وطنكم.

السيد الوزير،

من وجهة نظرنا:

أولا، لازال المواطن في حاجة إلى التعبئة كي يدرك أنه معني بالشأن الأمني؛

ثانيا، نثير الانتباه إلى تداعيات السقوط في فخ التهويل، بما يعطي الانطباع للمواطن والأجنبي أن البلد يعاني من انفلات أمني؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم الفريق الاشتراكي، أشكركم على هذا الجواب الصريح والدقيق. وأعتقد أن السؤال الذي تقدم به الفريق الاشتراكي يعود إلى سنة 2010، ورغم ذلك لم يفقد راهنيتها، لماذا؟ لأنه الإشكال الذي نروم من خلاله، في ظل هذا الدستور الجديد، هو إزالة بعض المعوقات التي تعرفها بلادنا، وهو مثلا تعدد المحاطين وتعدد أو تداخل الاختصاصات ما بين المؤسسات ديال الدولة، هاذ الشي كتعاني منو الجالية المغربية وكيعانيو منو حتى المعارض.

لأنه، السيد الوزير المحترم، ملي كرجعو للقانون المؤسس للغرف التجارية والصناعية والخدمات، نجد فيه بأن هاته الغرف مؤهلة قانونا لتنظم هاته المعارض التجارية.

صدرت دورية عن سلفكم السيد الوزير الداخلية السابق في 2010 تسند الاختصاص إلى رؤساء الجماعات الحضرية، ميزان أتم قلتو اليوم في ظل الدستور الجديد بأن غتمعوا تنظيم هاذ المعارض ونحن معكم، احنا كفريق اشتراكي نحن معكم في هذا المنع.

ولكن الإشكال اللي حاصل في إطار حماية المال العام، وأتم، السيد الوزير الداخلية، لما كنت وليا على جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، سبق لكم أن أعنتم غرفة ديال التجارة ومكنتوها من وعاء عقاري، وتم تشييد واحد القصر ديال المعارض بمال عام، ها هو الآن فارغا، وكنتي الجماعة الحضرية وتنظم معرضا بالموازاة، فاحنا في إطار الحكامة ديال المالية العمومية وترشيد المالية العمومية، لا يعقل باش تيجي الدولة وتجي الحكومة أو تيجي الوزارة اللي الكل يصب في المال العام، وتبني واحد المعرض أو قصر ديال المعارض في 5 ديال الهكتارات، وزارة التجارة والصناعة الوزير السابق هو من مول هاذ المشروع، ويظل فارغا وتيجي الجماعة الحضرية وتديرو.

فهذا هو الأساس أو الباعث الذي كان وراء طرح هذا السؤال من طرف الفريق الاشتراكي، إلى كان اليوم السيد الوزير الداخلية المحترم أصبحت لديكم القناعة بإلغاء أو منع تنظيم هاذ المعارض، فنحن معكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.. ما كاي

قصد إبراز المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها كل جهة من جهات المملكة.

وبالرجوع إلى دورية وزارتك، نجد أنها لم تذكر غرفة التجارة والصناعة والخدمات، ولو بصفة استشارية، فهل يعني أن الغرف غير مختصة في هذا الشأن؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لوضع قانون حول تنظيم المعارض بإشراك الغرف المهنية كما هو متعارف عليه حاليا؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

في هاذ الموضوع هذا، أنا بصراحة أنا كنفصل نكون واضح. هاذ ما يسمى بالمعارض التجارية كيجيب لنا غير المشاكل في الحقيقة، كيجيب لنا غير المشاكل، المشاكل للتجار اللي كيخلصوا الضريبة ديالهم وهذا، كيقول لك الله ياودي أنا العام كلو وأنا كنفصل الضريبة، كيجي وقت الصيف فاش يمكن تتعيشو اشوية، كنتجيو تديرو معرض، كيجيب السلعة ما اعرفت امنين، وكيتبي بيع فيها بأي ثمن، ما تكيخلص لا ضو ولا ما ولا حتى شي حاجة، في انعدام الأمن التام، انعدام اسميتو.

أنا شخصيا، ما نكدش عليكم، المدن بجوج اللي دزت منها امنعت هاذ المعارض التجارية (راه كيضحكوا اشوية)، منعوا، واللي ابغي يدير التجارة راه عندها القوانين ديالها، وعندها المسائل ديالها.

فيما يخص المعارض الأخرى ديال الصناعة التقليدية ولا ديال بعض المهن ولا للترويج لبعض المنتجات الفلاحية... إلخ، هذي مسائل عادية، ما كايين حتى مشكل.

أما هذيك المعارض التجارية اللي كنسميها أسواق، اعرفت راه كيجيبوا شي سلعة والله ما كتعرفها حتى امنين جات، راه هما اللي دخلوا لنا البلاغي ديال 5 الدراهم للمغرب.

أنا كنظن، إلى الإخوان ما عندهم منع، أنا غادي نصدر دورية باش تلغي ذاك الشي كلو اللي فات، وباش تدير المنع التام لهاذ النوع ديال المعارض التجارية، وغادي يكون فيه خير للجميع، لأن هاذ الشي فيه غير الصداق، فيه غير المشاكل، وراكم كتعرفوا بعض المدن راه التجار خرجوا كيجتجوا على هاذ المعارض هذي، لأن (c'est de la concurrence déloyale)، زيادة على (La sécurité)، الله يستر إلى امشاة شعلت شي عافية تما ولا شي حاجة ما عندهم أي سلامة، ما عندهم حتى شي حاجة.

فهذا هو الاتجاه اللي غادي نمشيو فيه إن شاء الله، وسمحوا لي نكون واضح بهاذ الشكل هذا.

البيضاء، الرباط، طنجة وتطوان، الرباط طنجة وتطوان نفس الشراكة تقريبا (Veolia)، والدار البيضاء (Lydec).

أنا متفق معكم الجماعات كجماعات ما عندهاش لا الأطر ولا الإمكانيات باش تكون عندها مراقبة يعني جدية لهاذ (les contrats) هاذو، ما عرفنشاي الإخوان واش شافوا (les contrats) ديــــــــــــــــال (la concession) راه أحجام كبيرة جدا، راه صعيب جدا، واللي كيتبع هذاك الشئ هم مباشرة المصالح ديال وزارة الداخلية وما يسمى بالمصالح الدائمة للمراقبة اللي كيشغلوا لفائدة الجماعات المحلية. إذن، الجماعات المحلية كجماعة ما عندهاش إمكانية المراقبة، ولكن عندها هاذ المصلحة هذي هي اللي كتراقب باسمها.

فيما يخص النجاعة ديال هاذ المراقبة هذي، ثقوا بي أنا شفتهم كيفاش كيخدموا، وشفتهم راه مزيرينهم مزيان، راه كين شي رؤساء هنا حاضرين، زعما معقولين بزاف بزاف إلى أقصى حد، وراه غادي تخرج من بعد، المجال دابا (Veolia) هذاك (les retards d'investissements)، لا في الرباط ولا في اسميتو راه تقريبا غادي يأديو واحد القسم معكم جدا، ذعيرة كبيرة جدا لهذا، ووافقوا عليها وأمضوا عليها، لو كان أي تقاعس ولا أي تواطؤ ما نوصلوش لهاذ الرقم اللي هم معكم جدا، بلا ما نعلن عليه اليوم ولكن راه وصلنا ليه وتم الإضاء عليه.

بالنسبة للدار البيضاء نفس الشيء، فإلى تنبعو الدار البيضاء آش وقع فيها، ملي كانت هذيك المراجعة ديال العقد هذي عامين ولا 3 سنين، فذاك الشئ اللي كان ملتزم به من طرف الدولة واحد العدد من الجماعات، واحد العدد اخذاتو، بما فيهم عدم الزيادة في الأثمان، بما فيهم الزيادة في حجم الاستثمارات... إلى آخره.

وهاذ الشئ هذا راه ما كانش غادي يوقع لو ما كانش هاذ المراقبة الصارمة جدا، وأنا شفتهم كيفاش كيخدموا، والرؤساء هنا اللي خدموا معهم كيغرفوهم، عندهم واحد الإلمام وواحد الضبط كبير جدا للعقود والمصلحة ديالهم.

فيما يخص تراجع الخدمات، هذاك موضوع آخر، ما عندو حتى علاقة بالمراقبة، هو ككل العقود كنبكون مسائل كتنجز ومسائل ما كتنجزشاي، واللي ما كتنجزش راه هناك عقوبات كتزل على صاحب التدبير المفوض، وكونوا مطمئنين على هاذ القضية هذي.

أما فيما يخص التدبير المفوض واش يمكن نقاو عليه ولا نظوره ولا نرجعو للوراء ولا هذا، هذاك موضوع آخر كنظن ربما كيمكن نخصصو لو شي وقت آخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب الأصاله والمعاصرة؟ تفضل.

مشكل.

إذن، السؤال الأخير الثاني عشر موضوعه غياب تتبع مراقبة التدبير المفوض. الكلمة للأصاله والمعاصرة، تفضل السي عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر التدبير المفوض شكل من أشكال تدبير المرافق العمومية بالجماعات الترابية، والذي أقره الميثاق الجماعي ضمن مقتضيات المادة 69 منه.

وتشكل مراقبة التدبير المفوض في الجماعات الترابية إجراء مهم، تساعد في تحقيق تدبير اقتصادي محلي فعال، حيث يسمح بتتبع وتقييم العمل المحلي. فإذا كان هذا التدبير المفوض للمرافق الجماعية الهدف منه هو:

أولا، توسيع وعصرنة الخدمات؛

ثانيا، جودة أفضل وأحسن في الخدمات المقدمة إلى المواطنين؛

ثالثا، الاستثمار والخدمات الاجتماعية عبر خلق فرص تشغيل في

المرافق المفوضة.

فإننا نلاحظ، السيد الوزير المحترم، أن تراجع هاذ الخدمات المقدمة للمواطنين وضعف الاستثمار وتدني الخدمات الاجتماعية والسبب ديال هاذ الشئ هو الغياب الحقيقي لدور المراقبة لهاذ النمط التديري، إلا أن القانون 54.05 والمتعلق بالتدبير المفوض، فأعطى للجماعات الترابية الحق ديال مراقبة الشركات في تديرها لهاذ المرافق.

وبعد تبني هاذ الشكل التديري لعدة مرافق عمومية محلية، لوحظ، وبطريقة كبيرة، تقاعس أغلب الجماعات الترابية في مجال المراقبة، وذلك عبر تواطؤ بعض الجماعات مع الشركات، مما أدى إلى تدني الخدمات المفوض لها بالقطاعات المعنية.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير المحترم، بحكم ممارستكم الوصاية على أعمال ومقررات الجماعات الترابية عن مدى تتبعكم وملاحظتكم حول مراقبة التدبير المفوض، والذي تتضمنه العقود المبرمة بين الجماعات الترابية والشركات المفوض لها تدبير المرافق العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد النائب.

بالنسبة للتدبير المفوض، كين في أربعة ديال المدن، كين الدار

لم تعد خافية على أحد، والتي تتخذ من محيط المدارس والثانويات مسرحاً لها.

ونستغرب لظهور بعض الظواهر بكل صراحة، والتي سمعنا عدد، حتى السيد وزير الداخلية التي تكلم فيها، فيما يخص هاذ الظاهرة ديال "التشميل" التي بان، خصوصاً أن الأسباب ديالها هما هاذ الشباب اللي كايين واحد النوع ديال الانحراف. وهناك حتى عوض الحكومة أن تتعاطى مع هذه الظواهر، هناك حتى رئيس الحكومة يمارس التشميل في حق المعارضة.

إذن، كيف بشباب اللي غادي نبنو به مستقبل ديالنا اللي غادي في المستوى اللي غادي نراهو اللي عوض غادي نخدمو غنبقاو في المتاهات والرداهات والكلام اللامسؤول.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، بكل صراحة عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين الوضعية الاجتماعية والصحة النفسية للشباب.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أولاً، الشكر الجزيل لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال الذي تهم الصحة النفسية ديال الشباب ديالنا.

فذكرتها 48,9 ملايين النص ديال المغاربة من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق عرفت على الأقل اضطراباً نفسياً مدة الحياة ديالها اللي تيمشي من اضطراب، إما القلق وإما الاكتئاب، إلى آخره.

فالاكتئاب، إلى اخذنا الاكتئاب، كايين 26,5 منهم و14% -قلتها- حاولوا الانتحار مرة أو عدة مرات، وهذا خطير.

أنا، السيد المستشار المحترم، ما غاديش نجابوك، ماشي ما ابغيتش على التشميل، أنا غنجابوكم في التكفل من الناحية الصحية، إذا كنت متفق لأن أنا مكلف بهذا.

كايين مخطط وطني ولأول مرة بكل تواضع، اللي كان لي الشرف قدمته أمام صاحب الجلالة يوم 26 يونيو 2013 بمدينة وجدة، هذا المخطط فيه 4 المحاور:

المحور الأول هو تعزيز العرض وتوفير العرض الصحي في هذا الميدان هذا للصحة النفسية وتوفير الأدوية، برؤية جديدة، باش جيناها؟ أنه

المستشار السيد علال عزويوني:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تنشكروك السيد الوزير وتعرفو على أنك عندك تجربة كبيرة ملي كنتو كوالي، وعندكم تجربة بالنسبة لهاذ التدبير المفوض، ونحن عندنا فيكم الثقة كوزير داخلية وعندنا طموح كبير.

وتعرفوا بأنه هاذ المرافق المغاربة واقفين عليها بزاف وعلى الخدمات ديالها، وابغينا تكون غادا في السياق اللي تبيغوه المدن كاستثمارات في التشغيل وخلق فرص للشغل.

وثانياً، ما بغيناش المغاربة يأديو الفاتورة جوج خطرات، بأديوها للجماعة وعاود بأديوها بطريقة تكون الخدمة ماشي متقونة، وماشى في المتناول ديال الجميع، وهذا هو المظنون فينا.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

هل لكم رد على التعقيب السيد الوزير؟

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ونتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الآتي الأول حول وضعية الصحة النفسية للشباب. الكلمة للأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، يشكل الشباب المغربي نسبة 30% من مجموع السكان، شباب يعيش وضعية صحية أصبحت مقلقة، بحيث أن الأرقام التي كشفت عنها بعض الدراسات تشير إلى أن حوالي 48% من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق عانت اضطرابات في حياتها من قبيل الأرق والاكتئاب، وحوالي 16% ما بين 13 و15 سنة يدخنون، وحوالي 6% تعاطوا مواد كحولية ومخدرة، فيما بلغت نسبة الذين حاولوا الانتحار 14%، و30% منهم كانت ضحية عنف.

هذه الأرقام المحيطة تسألنا جميعاً، وتسائل الحكومة على وجه الخصوص عن الوضعية الصحية النفسية لنساء ورجال الغد، وتدفعنا إلى مطالبة الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المضلات التي أدت إلى هذا الوضع، والتي من بينها الأخطار المحدقة بالمؤسسات التعليمية، مثل الانحراف الأخلاقي والإدمان والتطرف والعنف وغيرها من السلوكات التي

الشباب، الشباب هو العمود الفقري ديال المجتمع وديال الدول. إذن هاذ الشباب هذا، عارفين بأن واحد الحاجة احنا ما كنعلموش المسؤولية لوزارة الصحة بوحدها، هنا عمل حكومي يجب أن تتحمل المسؤولية، لأن كايين واحد الإجماع، بيع المخدرات في الأبواب ديال لآخر. واخا نعطيك واحد المثال، السيد الوزير، اعلاش كنعقول بأن هاذ الشيء المسؤولية ديال الحكومة؟ كايين واحد الشخص يروج المخدرات بالقصر الكبير أمام مسمع السلطات المحلية، ويستخدم حتى الطلبة اللي كيبعوا هاذ الشيء في الأقسام وفي... إذن، احنا كنعقول بأن يكون عندنا ضمير ديال هاذ الشباب، والشباب به غنبنو المستقبل، وبه غادي نبنو حتى البلاد ديالنا اللي كنعقول بأننا نسير في الاتجاه ديال الديمقراطية. هل يمكن الحديث عن سياسة عمومية وطنية مندمجة للشباب؟

إذن، كايين أسئلة اللي كنعطرح في البرامج حتى ديال الأحزاب اللي كنعدير انتخابات.. إذن كيخصنا.. كيف للمجتمع أن يتقدم بدون، بكل صراحة، ما نعطوش اهتمام للشباب، لأوضاع الشباب، وبصراحة لأن - كما قلت في البداية - العمود الفقري ديال المجتمع وديال كذا هما الشباب. الخطابات الملكية لم تحترم لا من طرف الحكومة ولا الو، كل خطاب ديال سيدنا إلا ويتكلم عن الشباب، والحكومة لا تولي أهمية لهاذ الموضوع هذا.

إذن، نسألكم، السيد الوزير، مرة ثانية، هل هناك انسجام داخل الحكومة فيما يخص هذا الموضوع؟ لأنه موضوع حساس بكل صراحة، موضوع يجب أن تعطى له أهمية، ما فيهم مزايدات أو لا، احنا كنعارضه كنعارسو الحق ديالنا، كنعبو الحكومة، ولكن ملي اقبالية قلت ذيك الكلمة، تعمدت غادي نقولها لأن المعارضة ما كيخصهاش تهضر، كيخصها تلتزم الصمت، إلى غير ذلك. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قلت واش كايين انسجام في الحكومة؟ أنا غنعقول لك نعم، كايين انسجام وتناكد عليه. اللي تياكد على هاذ الشيء غير يوم 26 مارس 2014 كان اجتماع اتفاق شراكة، وحضرنا فيه جميع الوزارات، بين قطاع الصحة، وكنت أنا حاضر، كان السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، كان السيد وزير التعليم العالي، كان وزير الداخلية، الوزير المنتدب في الداخلية حاضر معنا، ووزير الشباب والرياضة، وهاذ الشراكة هي التكفل بالصحة

جعلنا الصحة العقلية والنفسية جزءا لا يتجزأ من الصحة العامة وجودة الحياة، لأن هذي هي نقطة الانطلاق ديال هاذ الشيء.

فاحنا في صدد ما بعيناش بيقاو ذوك المستشفيات الكبيرة بحال اللي كايين في الدار البيضاء، فين غادي تدي ولدك؟ غادي نديه لـ 36، هنا في الرباط ولا سلا كايين الرازي، كايين في سلا، هذا لا يعقل.

فامشينا لمستشفيات صغيرة مندمجة اللي غادي تكون إن شاء الله في المستشفيات ديانا، وابدينا مثلا في وجدة، وابدينا مثلا في مراكش، واحنا بصدد إنشاء ثلاثة ديال المستشفيات اللي أنا كنت هذي يومين في قلعة السراغنة باش غنبدو البناء والدراسات، في القلعة واحد، في أكادير الثاني، وفي القنيطرة الثالث.

كذلك مستشفيات اللي مكلفة بالصحة النفسية، الطب النفسي للأطفال.

ثالثا، اخذينا تخصيص 2% من ميزانية الأدوية ديال الوزارة خصصناها للأدوية ديال هاذ النوع ديال الأمراض، كذلك الموارد البشرية لأول مرة درنا مباراة ما خلطناش كلشي في المرضين، درنا مباراة باش ناخذو مرضين، درنا مباراة وحدها باش ناخذو مرضين اللي غيتكلفوا لنا بالأمراض النفسية والعقلية، واخذينا منهم سنة 2013 عدد 42 ممرضة وممرض.

المحور الثاني هو التكوين الأساسي والتكوين المستمر، احنا بصدد التكوين التسلسلي لفائدة 1440 طبيب عام.

المحور الثالث هي المقاربة التشاركية، واحنا تشجعو إحداث مصحات الطب النفسي والعقلي، يا للأسف ما كايينش منهم بزاف، الدار البيضاء كلها تنظن كايينة وحدة ولا شيء واحدة أخرى على الصعيد الوطني فقط.

وأخيرا المحور الرابع والأخير هي المراجعة للنصوص التشريعية، وخاصة القانون ديال 1959 اللي تيجي هاذ المرضى اللي قديم وقديم جدا، اللي هو في بوابة ديال الأمانة العامة للحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد امحيمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، نشكرك بكل صراحة لأننا نشكرك في بداية افتتاح ديال هاذ الجلسة وانت جالس معنا، وسمعت جميع الأسئلة اللي تطرحت على وزير الداخلية.

هاذ 90% ديال الأسئلة اللي تطرحت على وزير الداخلية تهم الشباب، اهضرنا على الكليات، اهضرنا على الثانويات، إذن تهم

منذ 2006-2007 كيف تتعرف، وأتم كنتم طرف كرئيس قسم المستعجلات في إطار برنامج النقل والإسعاف (Le SAMU¹) آنذاك في الدار البيضاء بشراكة مع الإخوة الكنديين، وكان الاشتغال في الحكومات السابقة على تنظيم هذا البرنامج (Les SAMU)، انت راه تتذكروا بشراكة مع مجلس المدينة في الدار البيضاء.

الآن، منذ 6 أو 8 أشهر جتم بمشروع في إطار الشراكة مع القطاع الخاص في تنظيم هاذ البرنامج "النقل والإسعاف"، واخذيتو كنموذج مدينة الجديدة بغلاف مالي اللي هو 22 مليون ديال الدراهم سنويا، وعلى 3 سنوات، هاذ النموذج هذا أولا بعملية حسابية لاحظنا بأنه التكلفة جد مرتفعة.

ثانيا، هذا النموذج اللي اخذيتو على مستوى الجديدة واش تم تقييمو في هاذ المدة؟

ثالثا، لماذا لم يتم العمل ببرنامج 2006-2007، لأنه لا يعقل أنه ما تكونش تراكات للحكومات السابقة، وللوزارات السابقة فيما يخص البرامج اللي كتوضعها الحكومات اللي راجين الوقت من جهة، ومن جهة ثانية لكي نعمل على بت وعلى تفعيل برامج وضعتها الحكومات السابقة.

إذن، هل هناك تقييم لهذا النموذج على مستوى مدينة الجديدة؟ وماذا تنوون القيام به على مستوى تعميم هذا النموذج، إذا كان هذا النموذج صالحا في نظركم وفي نظر الجميع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.
الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، الشكر الجزيل للأستاذة والمستشارة المحترمة ل طرح هاذ السؤال المهم، اللي في البداية، غير باش ما يوقعش خلط، ما شي يعني ما تنجاوبش، أولا، هذا ماشي تحرير قطاع الصحة كما يقال، راه اجمال إلى كان شي قطاع عام فيه (SAMU) في الجديدة، وجينا واعطيناه لشركة أخرى، باش نأكد.

أنا، أولا، أتمي إلى حزب اشتراكي يساري حدائي اللي تيدافع على المرفق العام وعلى المستشفيات العمومية، ويؤمن أكثر بضرورة تحسين الخدمات، هذي مفروغ منها.

الأمر، إذن، لا يتعلق بتحرير القطاع، بل تفعيل مبدأ الشراكة اللي جا

ديال الشباب عموما، وخاصة في شقها النفسي والعقلي، كانت هذي واحنا مطبقينها، وكاينين عندنا (les indicateurs)، واحنا متبعينهم، ربما من دابا 6 أشهر أمامكم غيكون لي الشرف باش تقدم لكم فين وصلنا، أشنو هما الاختلالات؟ ربما ما غاديش نحققو كلشي، وليني لابد من حقاكم تعرفوا أش درنا وأشنو ما درناش واعلاش ما درناش.

النقطة الثانية، قلت مسؤولية الحكومة، صحيح، وليني أنا نقول لك أكثر من هذا هي مسؤوليتنا جميعا، فهاذو الشباب ديالنا، هاذو وليداتنا، كاين مسؤولية الأسر، مسؤولية الجمعيات المدنية، المجتمع المدني، المجتمع الحقوقي، هاذ الشي كلشي، ماشي تنتهز من المسؤولية، أولا وقبل كل شيء قلتها راه رغم الإجراءات راه تيجيو للمستشفيات، احنا اللي... ولكن هذي مسؤوليتنا جميعا أنه تديرو يد في يد، ربما ما تنوصلوش كلشي، كاين هفوات صحيح، كاين اختلالات صحيح، كاين نقائص صحيح، ولكن الجهود كاينة كذلك باش انكونو منصفين للناس اللي تيعملوا في هاذ المجال.

أخيرا، باش نقول لك فيما يخص مثل الإجراءات الجزرية، أنا هاذ الصباح في الثامنة والربع اسنيت باش نسدو جوج ديال المحلات في سطات على هاذ الشي ديال الشباب اللي قال السيد الوزير ديال القروي وديال هاذ الشي اللي تيعوه. يعني تتاخذو إجراءات اللي قدينا عليهم ملي يكون عندنا شي حاجة ماشي غير كلام تنيعوه، ماشي غير هضرة، إلى كانت شي حاجة وإجراءات اللي تتاخذو كتنخاذ، وغادي تبقى تتخاد.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، السؤال الآني الثاني موضوعه النقل والإسعاف الصحي. الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ملاحظة أولية قبل السؤال، السيد الوزير، هو أنه تنأسف للخطاب السياسي الذي أصبحنا كنسمعو به، أولا رئيس الحكومة نعت المعارضة ب (dégueulasse)، معيقة، وزير في حكومة قال لك جا يمسح الوسخ ديال الحكومات السابقة، مسؤول في حزب كيقول بأنه حزبه بوحدو غادي يضوي البلاد، والأحزاب الأخرى التاريخية الشرعية لا مكانة لها، ما هذا؟ ما هذا العمل السياسي والخطاب السياسي اللي ولينا كنشهدوه في البلاد؟ نحن كفاعلين سياسيين نرفض مثل هاذ الخطاب، هذي ملاحظة أولية، السيد الوزير، ودابا غنجي للسؤال، غنجي للموضوع.

¹ Service d'Aide Médicale d'Urgence

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير.

أولا، لم تتم الإجابة على اعلاش مشروع ديال 2006 و 2007 توقف وبدا مشروع آخر؟

ثانيا، إذا كان التعميم، هل تتم صفقات العروض على كل الشركات التي تهتم بالموضوع، أم شركة وحيدة هي التي استفادت من حجة الجديدة والنواحي، وسوف تستفيد كذلك من الدار البيضاء وجهات أخرى؟ هذا سؤال الفاعلين في الميدان يقولون بأنه ما تمتش طلب العروض من أجل المساهمة في هذا النشاط.

ثالثا، بعملية حسابية، إذا كان يوميا عدد الحالات التي تنقل من المنازل مثلا أو من مكان الحادث إلى المستشفى 10 ديال التنقلات، بعملية حسابية غادي تكون واحد العدد معين شهريا، ولكن من اللي كاشوفو 2 المليون ديال الدرهم، وكنديرو العملية راه كلقاوا بأنه تقريبا ما بين 20 ألف درهم شهريا، معناه أنه هناك ربح جد مهم لهاذ الشركة اللي اخذات هاذ الصفة هذي.

وبالتالي، في الوقت اللي كينقلوا المرضى بسرعة وربما بوسائل تقنية داخل السيارة جد محممة، في مستشفى الجديدة أو في المستشفيات كنعرفو الوضعية الحالية دياهم.

وبالتالي، كان هذا سؤال باش نفهمو أكثر لماذا هاذ التنقل الإسعافي بهذا الشكل، وتمت برمجته وعدم الاستفادة من البرامج ديال 2006 و 2007.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأنا غير باش نأكدو على نسميو الأشياء بمسمايتها. 2006-2007 كنت معي في (CHU²) وباقا، يالاه امشيتي، ما كانش هاذ الشي، ما كانش، خصنا نقولو الحقيقة، أشنو كان؟ كانت يعني فكرة أنه ابدأ كيتطور هاذ الشي، صحيح، وليني ما عمرو كان (un SAMU)، وليني ما عمرو كان الرقم 2222 اللي كاين دابا مثلا في مراكش، دابا ما حدي كندوي معك أنه تعيط أي شخص جربوها في مراكش، ابدينا تدريجيا 141، أي مواطن مغربي رقم وطني مجاني تعيط هذا هو الصمم، الصمم ماشي ابقاو غير في أفكار.

بدت الفكرة صحيح، ماشي تنلوم هاذوك الناس اللي كانوا في ذاك

في المخطط الوطني اللي كان لي الشرف قدمتمو أمام صاحب الجلالة يوم الثلاثاء 3 مارس 2013 بمدينة فاس، اللي تيمم هاذ مستعجلات التكفل، المستعجلات الاستشفائية وما قبل الاستشفائية. وكاين جزء منو ديال هاذ المخطط.

التقطعة الرابعة، تتدوي على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وهاذ الشي امشينا فيه في الجديدة.

اللي يمكن لي نقول لك هاذ العملية هذي لا تعوض خدمات الوقاية المدنية، اللي احنا باقين في شراكة معها على الصعيد الوطني، وإنما تتكلمها، نتخدمو يد في يد في هاذ الشي.

في الجديدة، هاذ التجربة كان اللي ابغيت نقول، هاذ التجربة هذي اللي ادويتي عليها، كتنظم التدخلات الطبية المستعجلة موزعة على خمسة قواعد، كاين الجديدة، البئر الجديد، سيدي اسماعيل، اولاد فرح، اولاد غانم.

اتفقنا في إطار شراكة، ماشي بين وزارة الصحة وهاذ القطاع الخاص، هاذ الشراكة هذي فيه جميع المتدخلين، من حجة، من العالة، من يعني... وقلت الثمن هي 22 مليون درهم، أنا أؤكد لك 22 مليون دايرين سنويا، وزارة الصحة معنية بجوج المليون فقط درهم سنويا، وزارة الصحة تتعطي جوج المليون درهم، من هاذك 22 مليون درهم، غير باش نأكد لك إلى يومنا هذا، كاين 69 محني الصحة، منهم 29 طبيب وطبيبة اللي خدامين والآخريين ممرضات وممرضين تقنيين.

كاين مركز استقبال المكالمات باش أي واحد اللي ساكن في الجديدة ولا في هاذ المراكز الخمسة اللي شرت لها، ولا كان سائح امشي لتما، الرقم 2222 تيجابو في أي وقت.

والى يومنا هذا، في الأربع أشهر باش ابدأو، ولا خمس أشهر، كاين أكثر من 3000 تدخل، في هاذ أكثر من 3000 تدخل، كاين أكثر من 600 حالة خطيرة وحرجة، وكانت مميتة جدا، اللي تنقذت.

هذا في ظرف أربع أشهر ولا خمس أشهر، ما يمكنش، السيدة المستشارة، تتفهميني، ما يمكنش نديرو التقييم في ربع أشهر.

أنا متفق معك، قبل ما نمشيو للتعميم دياها، وأنا كل مجبر... لأن الناس مصدعيني الناس ديال الدار البيضاء ابغاو يديرو نفس التجربة، سطات نفس التجربة، السيد عامل خريبكة إلى تيسمعنا ابغي يدير نفس التجربة، ابغينا قبل ما ندوزوش على الصعيد الوطني، بعد يوقع التقييم ديال هاذ التجربة.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضلي.

² Centre Hospitalier Universitaire

بهاذ الجانب الاستعجالي بعين المكان، مما تفرغ حتى هاذ العملية ديال الإسعاف من المحتوى ديالها، بالإضافة للوصول المتأخر ديال سيارات الإسعاف لمكان الحادث، علما أن في تلك الظروف كما تعلمون، السيد الوزير، أنه عامل الوقت مسألة حياة أو موت بالنسبة للمصابين.

لنا، نساءلكم: أشنا هي الإجراءات اللي اخذيتو باش يتوفر في الطرقات دياولنا، تتوفر على سيارة ديال الإسعاف متعددة الاختصاص من جهة، وكذلك بالإضافة للسائق يتوفر معها كذلك تقني مختص لإسعاف وإفاد المصابين؟

علما، السيد الوزير، أنه التعقيدات النفسية والجسدية اللي تتحدث أثناء عملية الانتظار كتكون بعض المرات أكبر من الحادث نفسو، وكذلك أنه وسائل النقل إلى ما كانتش متوفرة فيها الشروط الصحية الكاملة، وبعض المرات حتى الأمراض تنتقل داخل تلك الوسائل.

لنا، نساءلكم: أشنا هي الإجراءات اللي قتم بها حفاظا لسلامة الجميع والنقص من هاذ الكوارث وما يترتب عنها من أيتام وتشرذ ومشاكل؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

أولا هذا سؤال مهم، السيد المستشار المحترم، اللي تيعطينا هاذ الفرصة باش نذكر بالمخطط الوطني اللي كذلك قدمت أمام صاحب الجلالة يوم الثلاثاء 3 مارس 2013 بمدينة فاس، اعلاش قدمنا هاذ المخطط؟ على هاذ الشئ اللي تتدوي عليه، لأن 83 بالضبط ديال حوادث السير المميتة الخطيرة إما الإنسان المغربي كيموت في بلاصة الحادثة ولا أثناء تيديوه للسيطار.

فاللي زدنا في هاذ المخطط، ما درناش العجب كيف قالت السيدة المستشارة المحترمة، وأنا متفق معها، لأن فكرنا واحد الفكرة وقلنا أولا المستشفى خصو يخرج خارج الجدران ديالو، إلى يومنا هذا كيفاش تتوقع؟ الجدران ديال المستشفى احنا دايرين (la garde) داخل، وتنسناو يجيو عندنا، تنسناو يجيو عندنا للمستشفيات. ولهذا، قلتيها كارثة لا على المريض، لا على العائلة ديالو، لا على التدايعات ديالو من بعد، فقدمنا هاذ المخطط في هاذ الاتجاه، هاذ المخطط فيه خمسة المحاور:

المحور الأول، قلنا التكفل بالمستعجلات الطبية ما قبل الاستشفاء، هاذ الشئ اللي تتدوي عليه، وهذا أول مرة اخذينا رقم وطني مجاني 141،

الوقت، يعني راه كان مجهود جبار، وليني كاين تراكبات، احنا ما جيناش وابدينا، قلنا ابدينا، حتى احنا لو ما كانتش هذاك التراكبات ديال 2006 و2007 ربما تعطلنا، ربما ما يجيش في هاذ الظرفية، ربما كان غيبدا في 2020 أو 2025، هذي تراكبات، كل واحد... دابا ماشي ما ابغيناش يعني ذاك التراكبات، اخذينا منها، ذاك التجربة فين كنا غالطين، اشحال من مرة احضرت معنا كنا كنديرو نقاشات، يعني هاذ التراكبات اخذيناها مجدية.

ثانيا، فيما يخص مشروع الجديدة، هذا ماشي مشروع ديال وزارة الصحة، (le maître d'ouvrage) هي الجهة، هي اللي اخذات القرار، وليني كان بيناتنا نقاش، احنا مادام حبذنا الفكرة، مادام أنه شراكة بين القطاعين الخاص والخاص والقطاع العام والعام، حبذنا الفكرة.

ولكن غير باش نفكر، ملي تتقولي 10 ديال التنقلات في النهار، وتديري عملية حسابية، ما تشوفيش 10 ديال التنقلات، شوفي 29 ديال الموارد البشرية 24 ساعة على 24 ساعة، شوفي 10 السيارات ديال الإسعاف 24 ساعة على 24 ساعة.

راه ماشي غير أشنو خصو تدير، اللي تدير (la garde)، وعارفاه انت، راه ماشي اشحال غيفتحوا؟ ربما الإنسان (Chirurgien) تيكون في (le bloc) (la garde) من الصباح حتى الصباح وما تيفتح والو، هذا لا يعني ما خصوش يدير (la garde)، ما خصش عاود ثاني تقولو ما تبقى لأن ما افتحت والو، يعني هذي راه (c'est une sécurité) اللي تديروها للمواطنين والمواطنين، وهذا هو المنطق.

المواطنة والمواطن تيسهلوا كل خير، ما خصناش... ولايني اللي متفق معك خصنا التقييم، متفقين، يالاه ابدات 4 أشهر خصنا واحد الشهرين باش نديرو واحد التقييم إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى آخر سؤال آني، موضوعه إحداث وحدات طبية متطورة متنقلة لإسعاف ضحايا حوادث السير. الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

حسب الدورية الإحصائية الصادرة عن وزارة التجهيز والنقل، نسبة عالية من وفيات حوادث السير تقع بمكان الحادث أو أثناء نقل المصابين نحو المستوصفات، وهذا راجع بالأساس إلى غياب التدخل الأولي الاستعجالي بعين المكان وقبل وصول المستعجلات، وكذلك هو بدورو هو راجع كذلك لسيارات الإسعاف اللي ما تتوفرش على الإمكانيات البشرية والمادية للقيام

البشرية وإعادة انتشارها في المراكز الضرورية، مثل الطب الاستعجالي والوحدات الطبية المتنقلة.

لنا تساؤلات، جاوبتنا على المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية مشكورا، ولكن، السيد الوزير، وبخصوص طب الإنعاش وأهميته البالغة ومكانته في نجاح هذا المخطط الوطني، ما الذي تم إنجازه على مستوى توزيع العرض الصحي وتجويده وتطويره على المستوى الجهوي وعلى مستوى المراكز الاستشفائية؟

السيد الوزير المحترم،

لقد التزمت بإحداث 80 وحدة طبية للمستعجلات الطبية للقرب عبر التراب الوطني، وقلتم 30 منها سيتم تشغيلها سنة 2013، ماذا تحقق لحدود الآن؟ وما هي انعكاسات هذا المخطط بالأرقام على مستوى التدخلات الاستعجالية للتخفيف من نسبة الوفيات؟

وأشير إلى الحادثة المؤسفة التي أودت بحياة شاب لقي مصرعه بجاذة التزامواي بالرباط بسبب غياب التدخل الاستعجالي. وأشير أخيرا إلى عدم التجاوب مع نداءات المواطنين بخصوص الاتصال بالرقم الخاص بطلب الإسعاف، والذي تم تحديده 141.

وأخيرا، السيد الوزير، اسمحو لي، الوزارة التي تشرفون عليها حظيت بحصة من الإعانة ديال دول الخليج، ما الذي خصصتموه في هذا الإطار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الشيء راه متفق معك، ولا يني بزاف، ما عندناش بالنسبة للوقت، جوج دقائق باش نجابو. أولا غادي نبدأ بالأخير، دول الخليج امشينا على ثلاثة ديال المستشفيات جامعية، أنا ندوي معك هي طنجة مستشفى جامعي، مركز صحي جامعي في طنجة، واحد في أكادير، وهذا ديال الرباط غادي يتعاود من جديد، واحنا خدامين فيهم، الدراسات غادي تنتهي في (fin juin) باش غنبدوا (conception-réalisation)، هاذا الشيء هذا باش نجابوك على هاذا الشيء.

أما فيما يخص غير باش نقول لك، دابا خصنا من أي منطق كناخذوها، الناس تيعطوا لـ 141، خصك تعرف، ماشي أنا اعرفتكم ربما تتعرف هاذا الشيء، اسمح لي غير تنتوجه للرأي العام، في المستعجلات في العالم كلو، في المغرب أكثر لأن احنا يالاه ابدينا درنا بسم الله، بين 70 وكذا و80% ديال المكالمات غير الناس تضيعوا لنا وقتنا، تيديروها عمدا، وتيخسروا واحنا فينا هاذا القاعدة، أنا نقول لك، واسمح لي عندوي معك بكل

وقلت لك ابدينا تدريجيا، ها هو ابدنا في مراكش يمكن لكم تجروه، كنظن أكثر تقدير هي جوج السيمانات غيبدا في الدار البيضاء، واحنا غادين تدريجيا.

لأن خاص باش نذكر، راه المستعجلات ماشي (ambulance)، خص تكون اللي غيكون فيها، راه بزاف الناس يحساب لهم غير (ambulance)، غير التلفون، هاذا الشيء راه خصو بزاف ديال الناس.

وأكثر من هاذا الشيء ماشي غير هاذا الوحدات الاستعجالية المتنقلة اللي اخذيناها، اخذينا حتى مروحيات، واشحال أمامكم تذاكرت عليهم، خدمة ديال تانسيفت الحوز مراكش، كايه عا قريب غادي تكون واحدة في وجدة، وحدة أخرى في العيون، وفي 2015 غتكون وحدة في تطوان طنجة، هاذا الشيء راه خصو اشوية ديال التدرج.

النقطة الثانية، قلنا ما عندها حتى شي معنى تمشي تجري تجيب المريض بالزربة للمستعجلات، والمستعجلات ناعسين ما فيهم والو مدككين، عاود ثاني ابدينا في المحور الثاني.

المحور الثالث هو التكوين.

المحور الرابع هي الشراكة، والي ادويت عليها السيدة المستشارة.

وأخيرا، القانون، هاذا الشيء راه القانون المغربي يقول لك الصحة ملي تتداوي شي واحد داخل الجدران، دابا هذي حاجة جديدة، ابغينا نداوي الناس في الزناقي، خصنا بندلو القانون.

هاذا المسائل كلها خصها اشوية التدرج، وهذا الغلاف المالي ديالو 753 مليون درهم، اللي قدمتمو أمام صاحب الجلالة 2013-2016 إن شاء الله يكون خير، ولكن هاذا الشيء راه خصو اشوية الوقت، ربما غتمشي هاذا الحكومة يجيو حكومات.

هاذا الشيء راه غير باش نعطيك واحد الرقم، فرنسا نهار بدات في هاذا القضية ديال الوحدات الاستعجالية المتنقلة دارت بالضبط 23 عام باش الناس عاد يحسوا بأن عندهم مستعجلات، وخصنا نديرو اشوية يد في يد، احنا يالاه ابدينا، وشي تيقول لك إيوا جبتو (l'ambulance)، إيوا آش غادي تديرو فيه، إيوا هي ما نديرو والو، بالعكس خصنا نمشيو في هاذا الشيء لأن بزاف الناس ابغونا ما نديرو والو، وليني حنا غادي نديرو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي جمال.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

نتشكروك، السيد الوزير، على الجهود الجبارة اللي كتقوموا بها، ولكن بصراحة لازالت مجموعة من العقبات تحول دون تقدم الخدمات العلاجية بالإيقاع والوتيرة التي يتطلبها الوضع، وأساسا الخصاص في الموارد

لتأهيل القطاع والنهوض به، وجعله قادرا على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو فعلا، السيد المستشار، القطاع ديال المعادن قطاع واعد، هو قطاع الآن يعتبر من الروافع ديال الاقتصاد الوطني باعتبار أن المساهمة ديالو في الناتج الداخلي الخام أكثر من 10%، قيمة الصادرات الوطنية أكثر من 30%. ومناصب الشغل أكثر من 40 ألف.

فين كايين خلاف في الحقيقة في القطاع المعدني؟ هو يمكن لنا نقولو أنه قطاع يسير بوتيرتين، الوتيرة الأولى هي ديال الفوسفاط، المغرب عالميا معروف بأنه بلد الفوسفاط، 90% من الإنتاج المعدني ديالنا فوسفاط، وهذا التركيز على القطاع ديال الفوسفاط خلى القطاع الآخر المعدني غير معروف.

فبالتالي، هاذ القطاع ديال الفوسفاط التحول اللي وقع في المملكة المغربية هو تحول مهم جدا، من بلد كان يصدر الفوسفاط الخام إلى بلد الآن ثمنه، الآن عندنا واحد القاعدة اللي تنتشتغل عليها بلادنا هي 40-40، معنى 40 من المادة الخام، 40 من الحامض الفوسفوري اللي هو نصف مشتق، ثم بعد ذلك 40% من الأسمدة، على أساس تكون عندنا 40% من السوق الدولية، وهذا ممكن باعتبار الإمكانات اللي عندنا، واتما تبتعتو المشروع اللي توقع أمام جلالة الملك في الغابون، واللي داخل في هاذ الاتجاه. إذن، يمكن لنا نقولو هاذ التحول في الفوسفاط أخذنا المسار ديالو.

في المجال الثاني ديال المعادن الأخرى اللي عندنا فيها الزنك، الرصاص البارتين (Barytine)، الفليورين (Fluorine)، الكوبالت (Cobalt)، الفضة، واللي الإنتاج الإجمالي ديالها حوالي 2,4 مليون طن، واللي التثمين ديالها كان عندنا حوالي 12.750 طن. هذي حقيقة، السيد المستشار، عندنا فيها إشكال، هاذ الإشكال يمكن لو يتعالج على ثلاثة المستويات:

- المستوى الأول هو القانون المعدني، وأنا من خلال هاذ المنبر نخبركم بأن القانون المعدني أنهينا فيه النقاش والدراسات مع مختلف الفاعلين، غادي يجي قريبا إلى البرلمان لمدارسته؛

- المستوى الثاني اللي تكلمتو عليه هو القضية ديال التخريط، التخريط الجيولوجي احنا متأخرين فيه لأن عندنا حوالي 35% في التخريط العادي، وهذا بطبيعة الحال كان من أحد الأسباب ديالو هو أنه في بعض

شجاعة، الناس تيعيطوا المهم عيط خصك تمشي، لا، ما يمكن لك راه (L'ambulance) راه خسارة و(L'essence) والقيامه، يعني ما خصكش تمشي غير حيث هو نادي، اللي تيعط لـ 141، سول في مراكش غاديين احنا و(La protection civile)، ذاك الشئ غادي هائل في مراكش، وليني الناس تيعيطوا، كايين اللي ابغي يتفلى، كايين اللي عندو شئ حاجة، كايين الناس مثلا اللي عندو شئ واحد ابغي غير العائلة ديالو يديه لـ (dialyse)، هو ولف، أن تنتفهمو ما عندوش الفلوس، ما عندوش باش يديه في (Le privé)، تقول لي راه قالوا لنا كايين واحد 140، احنا هاذ 140 ما درناهش لهاذ الشئ، إلى امشينا في هاذ الطريقة اللي ابغي يسافر خص يعيط لـ 141، اللي ابغي... لا، خصنا نتعاونو، هاذ الشئ راه ديالنا كلنا، إذا ابقينا يعني نتعاونو، تيدوي معك الطبيب، ما عندناش 70 ألف طبيب، احنا يالاه ابدينا، عندنا 1، تيتناوبوا 1، إلى شديتيه ربما 10 الدقائق، يعني هاذ المسائل كلها (C'est une éducation)، لأن حاجة جديدة للمغاربة خصهم نولفوها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وموضوعه تأهيل القطاع المعدني. الكلمة للأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع المعادن ببلادنا قطاعا واعد، بمقدوره أن يضطلع بدور ريادي داخل النسيج الاقتصادي الوطني، لو تم استغلال الإمكانيات المعدنية الكبيرة التي تميز بلادنا، غير أن هذا القطاع لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بقطاعات أخرى، والدليل على ذلك محدودية الأداء المعدني الوطني. لذلك، فقد أضحي لزاما تشجيع التنقيب والاستكشاف وتسريع وثيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية من أجل استكشاف مكامن جديدة، واعتماد آليات مناسبة للترويج للقطاع من أجل جلب شركات رائدة في الاستكشاف والتنقيب.

كما أن الاستغلال المنجمي التقليدي لازال يعاني من العديد من المعوقات، يتعين معها إعادة هيكلة والارتقاء به ليصبح استغلالا عصريا، وفتح المجال أمام المستثمرين للقيام ببرامج البحث والتنمية في إطار يضمن المحافظة على الحقوق المكتسبة للصناع المنجمين التقليديين.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة

الوزير، توقف مع حكومة السيد ابن كيران، بل تنكرت له كما تنكرت للعديد من الالتزامات السابقة كما هو الشأن مع المعطلين، هذا هو الشيء، السيد الوزير، اللي تيدفعنا باش ماشي نزايدو عليكم، باش نقولو لكم راه بزاف ديال الحوايج ما تندارش، كان يمكن لها تصلح هاذ البلاد، وتزيد وتعطي الفرص ديال الشغل وأكثر من ذلك، وما نساوش المناطق اللي ابحال ديال إيفني هكذ مخلصها هكذا اعلاش؟ واحنا نشوفوها من 1966 ملي استرجعناها وهي تنعش...
شكرا، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
تفضل، السيد الوزير، كين شي رد على التعقيب؟

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار،
ما اعرفتش أشنو وقع لك؟ لأنه تكلمت على قضايا ما عندهاش علاقة، 1969 ما علاقتي بالموضوع، أنا أتكلم لك على الإطار...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، أرجوك السي شكيل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار، يمكن لي نجاب؟
القطاع المعدني في بلادنا الآن، الذي يمكن أن تطالبني به هو القانون المعدني. صدقي، السيد المستشار، إلى ما كانش عندك الآن واحد القانون اللي يمكن يحفز الاستثمارات، هذا الذي تحدثت عنه، على افتراض أنه موجود، لن يكون ممكنا، احنا الآن عندنا واحد العدد ديال المناجم في المملكة المغربية اللي تتشتغل، الآن واحد الجزء كبير من بلادنا لا يمكن الاستثمار فيه معدنيا لأنه غير معروف، طبيعي خصك تدير له التخريط الجيولوجي، أنا كان ممكن نجي نقول لك آودي راه الأمور في آمان الله وحفظه، لا راه التخريط الجيولوجي عندنا وقف في 35%، ولم أكن سببا في إيقاف مديرية الجيولوجيا، أنا أول قرار اخذتو في وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة هو نرجع الجيولوجيا، لما غترجع المديرية ديالنا، ونرفعو من الوتيرة ديال التخريط، آنذاك المستثمرين، إلى لاحظت هاذ الأيام جاو عندي أستراليين، غيستمروا جوج المليار ديال الدرهم في واحد المنجم ديال التصدير.

بمعنى أن الاستثمارات موجودة، ولكن بطبيعة الحال ما يمكنش لك تطلب من المستثمر هو يجي باش يستثمر ويدير لك التخريط الجيولوجي في لمنطقة معينة، فاحنا غادي نديرو هاذ التخريط الجيولوجي، وغنجيب ليك القانون المعدني لمجلس المستشارين إن شاء الله ومجلس النواب للحسم فيه

السنوات السابقة كانت عندنا مديرية الجيولوجيا اللي كانت من أحسن المديريات على مستوى إفريقيا، وتمت إزاحتها، أنا نتخبركم بأنه إن شاء الله في الهيكله المقبلة اللي تنوجدها غادي ترجع مديرية الجيولوجيا اللي غادي تساعدنا باش احنا نرفعو من المستوى ديال التخريط في بلادنا؛

- المسألة الثالثة هو الترويج المهني للمشاريع المعدنية لكي تقبل عليها الاستثمارات من خلال بطبيعة الحال القانون المعدني، ومن خلال الترويج المهني على مستوى دولي يمكن لنا نجيبو استثمارات كبيرة.

وفي هاذ الإطار، غادي نعالج الإشكالية ديال تافيلالت وفكيك باعتبار أن كين واحد 60 ألف كيلومتر مربع التي كانت مخصصة للمنجمين التقليديين، هاذ المنجمين التقليديين وصلوا واحد المرحلة ما يمكن ليمش يمشيو لباطن الأرض، احنا دابا نشوفو واحد التوليفة نحافظو لهم على الحقوق ديالهم، لكن كذلك ندخلوا استثمارات كبيرة في هاذ الميدان.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة الوزراء،
السيد الوزير،

معلوماتكم غير كافية، هذا طبيعي لأننا ننتظر الكثير، احنا نتعرفو بأن الميدان اللي هو اليوم نتذاكرو عليه تممكن لو يعني بلاد، يمكن لو يخلق فرص ديال الشغل كثيرة، وللأسف ما غاديش نقول لك بأنه ما عملتيش، انت تتحاول ولكن راه ما تدارش الكثير، وامشات بزاف ديال الفرص اللي خليناها تدوز في أوقات ماضية.

وإلى ابغيتي نعطيك غير واحد المثال هي واحد البرنامج تنموي اللي كان وقع في إقليم سيدي إفني، وهاذ البرنامج تنموي كان تم الإعداد ديالو من طرف السي عزيز أخنوش باعتبارو ذيك الساعة رئيس ديال الجهة، وكان تعمل في أثناء ديال الحكومة ديال عباس الفاسي، هاذ البرنامج التنموي خصص له غلاف مالي كبير، كبير، يتضمن عدة التزامات قطاعية، في وزارة التجهيز والنقل، وزارة الداخلية، وزارة الطاقة والمعادن، وقطاعات وزارية أخرى.

سبق للوزير الأول السابق عباس الفاسي أن استقبل بتاريخ 16 أكتوبر 2009 السيد الوزير عزيز أخنوش، ومعه وفد يضم رؤساء جماعات من المنطقة، أعلن خلال هاذ الاجتماع الوزير الأول عباس الفاسي التزام الحكومة، في شخص وزارة الطاقة والمعادن، القيام بدراسات من أجل إعادة انطلاق أشغال المنجم.

الملاحظ أن جزء كبير من هاذ الالتزامات توقف مع حكومتكم، السيد

العناية بالحجاج. نحن نبذل كلنا في وسعنا لكي تؤدي واجبنا في العناية بالحجاج دون أن نكون لا متلاعبين ولا محتكرين ولا متاجرين ولا مستفيدين ولا مميزين ولا غير ذلك.

فتجربتنا في الحج تزداد ونستفيد منها ونستفيد من إشاراتكم وملاحظاتكم وتوجيهاتكم، وقلنا لكم في السنة الماضية كيخصنا بالنسبة للحجاج باش ما يتيهوش وكذا خصنا نديرو واحد التأطير آخر، احنا محدودين بالقضية ديال العدد المسموح به في التأطير، ومع ذلك وصلنا تقريبا ما يقرب من 400 مرشد للعناية بالحجاج، وكتعرفوا الفئة ديال الحجاج اللي كتمشي، معظمهم تيجي من البوادي، كنعلمو جميع الوسائل باش كل سنة باش نحسنو من هاذ القضية ديال الحج.

ولكن راه احنا بالمرصاد لكل تلاعب في هذا الباب هذا، طبعا كايين شركاء متشاكس، ماشي متشاركون في قضية الحج، ولكن بالنسبة لنا جميع الإجراءات اللي كندار عادة كنعسنو فيها كل وقت، وكنحاولو أن الحجاج ديالنا، والدليل على ذلك هو الإقبال ديال الحجاج، احنا كنعاولو أن القطاع الخاص يشاركنا ما أمكن، مع ذلك في محما تكررت يعني الوسائل إلا وأن الذين يختارون وزارة الأوقاف لتأطيرهم، وهذا يشرفنا، وفي نفس الوقت بجملنا عبئا ثقيلًا.

فذلك، اعطيونا الأمور الإيجابية اللي ابغيتونا نعملوها، احنا مستعدين باش نعملوها، جيو عندنا ولا نجيو عندكم ولا ديروا لجنة ولا كيفا كان راه احنا مستعدين، وخا احنا مطمئنين أنه يعني كنعلمو جمدنا، ولكن مع ذلك الكمال في هذه الأمور كما في غيرها غير موجود.

فيما يتعلق بالقضية ديال "كورونا" وما إلى ذلك، نحن طبعا البلد يعني المنظمات الصحية الدولية والبلد المستقبل هما المسؤولان الأساسيان، واحنا شريك وكل شيء جديد في هاذ الموضوع غادي نخبرو به في الوقت المناسب.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزملاء الأعضاء،

اسمحوا لي باسم الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، أن تؤكد لكم أننا لا نشك في هذه الوزارة وما تقوم به من مجهودات جبارة من أجل تدليل الصعاب وجعل البرلمان شريك أساسي في تدبير القيام بهذا الركن الأساسي من أركان الإسلام الخمسة، ولكن كذلك وفي إطار المشاركة والتشارك في

إن شاء الله تعالى، بعد هذه المدة يمكن أن تحاسبني على ما سأقدم إن شاء الله في هذه المرحلة كوزير وكحكومة.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة..
السي شكيل الله يخليك، أرجوك.
إذن، تنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه موسم الحج. الفريق الاستقلالي، تفضل السي زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كل سنة، ومع الاقتراب والتأهب لأداء فريضة الحج، تمطرنا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعدة مذكرات وإجراءات تطمئن السادة والسيدات الحجاج الميامين القاصدين المسجد الحرام.

غير أن اجتهاد العابثين والمتحايين بل المتاجرين والمتفنين في تعذيب الحجاج لا زالت واردة، ومع الأسف يبقى بعض الحجاج تأهين معتمدين على أنفسهم فقط، السيد الوزير، رانا شفت حجاج ما طلغوش لعرفة، شفت حجاج ما صابوا فين يياتوا، شفت حجاج ما صابوا ما ياكلوا.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير: ماذا أعدت وزارتك للحد من هذه التلاعبات؟ وكيف اختارت الوزارة المرافقين والمرشدين؟

ثانيا، قد سمعنا في الآونة الأخير انتشار مرض "كورونا" في العربية السعودية، هل اتخذت وزارتك الاحتياطات الكافية للحفاظ على صحة حجاجنا؟

ثالثا، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارة لكي يمر موسم الحج المقبل في ظروف جد حسنة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على العناية بالحج، وعلى يعني

كما يعرف الجميع أن المغاربة يتقصدوا كثير الأمن الروحي، وأهل البادية هم من الناس الذين يقصدونها أكثر.

السيد الوزير،

كنتو اقدمتمو سابقا، هاذي واحد ثلاث سنين كنظن، على هدم واحد المجموعة من المساجد اللي كانت آيلة للسقوط، ولا كتحط إشكاليات أمنية، ومع الأسف واحد العدد هائل منها لم يعد بناؤه، وحتى هي اللي قررتو باش تعاودوا البناء ديالها وقع فيها مشاكل، هناك من تدخل لتغيير الموقع، هناك من تدخل لأمر أخرى، وبالتالي حتى الاعتمادات لأن هي رصدتها في ذلك الوقت، هذي واحد العامين، ابقات ما تصرفاتش، وأمثلة عندي على الأقل تهم 3 ديال المساجد في الإقليم ديالي وفي الجماعة ديالي بالضبط.

إذن، هناك مساجد اللي تهدمات وما ابينناش جديد، هناك مساجد اللي هي تم الإغلاق ديالها على أساسا أنها ستصلح، لم تصلح بعد، كذلك هناك مساجد قائمة بالمهمة ديالها، لكن لا تتوفر على الماء ولا على الكهرباء، وهاذ الترخيص بالماء والكهرباء مع المسؤولين ديالكم محليا يضع إشكالية، لا بد من تسهيل الطريقة وتسهيل الأمور التي ستمكن هذه المساجد من الاستفادة من هاتين المادتين الأساسيتين، خصوصا في المسجد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم. فيما يتعلق بالقضية ديال الكهرباء، أتم شفتو بأننا في هاذ الأيام الأخيرة درنا اتفاقيات مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومع أخيرا وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، كل هذا من أجل إيصال الكهرباء والماء في المساجد ولاسيما في العالم القروي، وكذلك مع وزارة البيئة فيما يتعلق بالتصريف الصحي.

فيما يتعلق بالمساجد، الحمد لله المساجد في البلاد كتزيد، كل مرة كنعطيك شي رقم، كنعادو نجبو ونعطيك رقما آخر، والآن راه ما ابقينناش في 50.000 ولينا في 51.209 غير يعني في الإحصاء ديال الثلاث أشهر الفايته إن شاء الله.

وقلت لكم هنا عدة مرات الاقتناع ديالي أن المساجد بهاذ الكثرة وبهاذ الأهمية ما يمكن ندبرو فيها عدد المشاكل الكبيرة نظرا للحساسية ديالها إلا إلى كان واحد التدبير محلي، ذاك التدبير المحلي غادي تجتمع فيه يعني بنوع منضبط ونوع يضبطه القانون الفلوس ديال المحسنين جزاهم الله خيرا، الفلوس ديال الميزانية العامة، الفلوس ديال الأوقاف، إلى غير ذلك، لأن

الرأي والافتتاح، نريد أن نؤكد لكم أنه ينبغي أن تكون هناك بعض المرونة في حل بعض الإشكاليات الخاصة خروجاً عن المعايير المحددة من طرفكم لظروف في بعض الأحيان قاهرة.

كما تقوم الحكومة في بعض المجالات بما يسمى بالاستثناء، وبالتالي الاستثناء ينبغي أن يكون في شتى المجالات، ولا تبقى حبيسي بعض المعايير التي تضر ببعض الحجاج في مسائل شتى، في مرض طارئ أو عدم مرافقة الابن لأمه، إلى غير ذلك.

وما دمننا نتكلم في ما تقوم به الوزارة من بر وإحسان وتأطير ديني وخير، والشيء بالشيء يذكر، وأريد أن أخرج شيئا ما عن الموضوع، ناهذا هذه الفرصة معكم وأمام الرأي العام الوطني لأطلب منكم أجرا إضافيا لما تقومون به وهو حل إشكالية عمارة (Bernard) بمكناس، العمارة التي كانت فيها مشاكل في مكناس لأن 45 عائلة لازالت تنتظر وعود الوزارة من أجل حل تلك الإشكاليات، وكذلك بعض العاملين في القطاع الخاص من شركات ومحامين وخبراء، والمعول عليكم إن شاء الله هو التجاوب وتفعيل ما سبق أن قلتموه في هذه القبة، لأن الكل ينتظر، ونحن من مبدأ النصح فقط نطلب منكم التعجيل بذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار،

إذا فهمت المسألة تتعلق بموضوع آخر، ياك؟ ما شي الحج؟ ما اعليش، وحا شوف من باب المرونة احنا مستعدين نتذاكرو في كلشي، غير قولوا لنا ماذا ترون؟ في أي شيء ترونه؟

وقولوا لكم أي شيء اللي هو داخل في البر والإحسان دون أن يكون فيه ظلم لأحد، لأننا يعني نحمي بعض الحقوق ديال واحد المؤسسة، أتم متساوين معنا في الغيرة عليها، إن شاء الله ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، السؤال الموالي موضوعه الاهتمام بالمساجد بالعالم القروي، الفريق الحركي تفضل السي مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي،

بلاصتو حتى تبقى الساكنة على غرار أجدادها تصلي في نفس المسجد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار،

كنظن هاذ القضية اللي قلت كيخصها تشاف يعني بعينها، يعني أشنو هاذ المسجد واعلاش تحول؟ طبعا إلى كين الضرر ما خصناش نحولوه، بلا شك ما وقع اللجوء لهاذ التحويل إلا كين أسمو، خصنا نتذكرو على الحالة بعينها.

فيما يتعلق بالقضية ديال يعني بناء مساجد فخمة، راه ما ابقيناش في هاذ الشي هذا، كنبينو بعض المساجد لابد تكون عندنا بعض المساجد اللي هي جامعة، دايمًا جدودنا كانوا كيفرفوا ما بين الجامع وما بين المسجد، الجامع اللي هو كيكون في وسط واحد المدينة ولا في واحد الإقليم كبير وكذا، يعني كين عندو المبرر، ولكن راه النقطة اللي تذاكرتو عليها راه كنهتمو بها اهتمام كبير.

ومع ذلك، راه الآن مازال ما يمكناش نديرو شي جامع أقل، ولينا ما ابقيناش كنديرو جامع أقل من 3 الملايين ديال الدرهم، يعني هاذ القضية يعني مشتغلة عليها مديرية المساجد كيناش يمكن لنا في قضية اختصار واختزال أننا نديرو مساجد وظيفية، يعني أنها محل يصلو فيه الناس يعني نزيدو واحد 20 ولا 30% من الإمكانيات، طبعا المحسنين ما كنفدروش نضغطو عليهم في هاذ الباب، ولكن احنا كنفكرو في هاذ النقطة يعني تفكير جدي، غادي نرجو فيها شي 10 ولا 15% في المستقبل.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، حول مؤسسة العمران. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي القاسمي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون أن شركة "العمران" حققت تقدما كبيرا، إذا ما علمنا أنها كانت تجميعا لمؤسسات جمهورية والوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق

هنالك حاجيات كبيرة.

بالنسبة للمساجد، السيد المستشار المحترم، كنعرفوا 620 مليون درهم تقصت في الميزانية الفايئة و620 مليون في هاذ الميزانية، لذلك فإزداد الاقتناع ديالنا بأنه ينبغي أن نجد حلولاً يعني متساوقة ومندمجة، القضية للمساجد لأن ما فيناش المسألة اللي يمكن لنا يعني نوخروها من بين الأشياء الأخرى اللي كنعخروها.

هاذ قضية المساجد، أنا متفق معكم، ولكن راه احنا همنا هذا معكم انما كذلك، فإذلك يعني كنظن هي الشغل الأكبر اللي عندنا من الناحية المادية واللوجيستية في هاذ الوزارة، وكندبروه كما ينبغي في جانبه القانوني وفي جانبه اللي كيتعلق بالوسائل المادية، وخصنا نوصلو في أقرب وقت يعني لهاذ التدبير المحلي المنضبط. لذلك، نستبعد كل الاختلالات لأن هاذ البنائيات ماشي كالبنائيات الأخرى.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ السي مروان، تفضل.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا المساجد كتزداد، وهذا يسعدنا أن المغاربة دائما متعلقين بالطمأنينة الروحية، هذا أمر مهم جدا.
ثانيا، أريد أن أشير إلى أن المساجد اللي كنبينوها الآن، بالطبع عندنا مساجد ذات أهمية وذات رمزية، فمن الضروري تكون في مستوى عالي من الأناقة ومن الأمور اللي خصها تكون فيها.

لكن كين مساجد اللي هي ما عندهاش هذيك الأهمية، وهي بيوت الله مصاوبة للصلاة، فلا داعي إلى واحد العدد ديال التجميل وديال التزيين، وبالتالي يمكن لنا نوفر مال كبير من خلال هذه الأمور لاستعمالها فيما هو ضروري، ونوظفوها لمساجد أخرى، كيكنفي أن المسجد يكون نظيف ويكون نقي وفيه الماء والضوء وغادي يكونوا الناس سعداء.

النقطة الثانية، هي فيما يتعلق بالميزانية، بالطبع ما عمرها ما غتكنفي لا هاذ العام ولا العام الجاي... إلى آخره، قللنا ولا زدنا ما غتكنفيش، لكن يجب -بحال اللي قلتو- أن نعيد الرؤية في التدبير محليا حتى تكون الجهود في المجموعة، ويمكن لها تؤدي إلى نتائج أفيد.

عندي أيضا واحد الطلب هو أنه المساجد اللي كانت في بلاصتها هذي قرون وقرون، وهناك الرغبة في تحويلها، يجب أن نتركها في أماكنها لأن كيخلق مشاكل بين الدواوير، إلا إذا كانت حالة خاصة تدعو إلى ذلك، أما ماعدا هذا اللي كان المسجد اللي كان في شي بلاصة وراب، خصو ييتي في

أساس نظام ديال المعلومات اللي مراقب كذلك على الصعيد المركزي، بمعنى كل المبيعات، أيما كانت أن يكون هناك نظام لمراقبتها على الصعيد المركزي، أشنو كيتباع، أشنو كيمشي، أشنو كيجي.

واحد العدد ديال الممارسات ديال التدقيق الداخلي كذلك، يتم الآن كذلك إدخاله أكثر فأكثر، مما لا يمنع أن هناك حالات اللي كتجعل أن في التسويق كيمكن توقع تلاعبات، ونعلم ذلك، ونقف على هذا الأمر كلما تأتى لنا ذلك، على أساس أنه تكون النسبة ديال هاذ الممارسات ضئيلة وضئيلة جدا. باش نكونوا واضحين 100% ديال الشفافية، اصعب أن تصل إليها، لكن على الأقل أننا نقلصو أقصى ما يمكن من هاذ الأمر.

وأعتقد أنه مقارنة مع ما كنا نسمعه في الممارسات السابقة، قبل ما تجمع العمران وكذا، راه الأمور تعالجات مقارنة مع ذلك، ولكن باقي بعض الممارسات، نعترف بذلك.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الوزير.

إذن، نتفق على أن التفكير هو تفكير منهجي سليم، أن تكون هناك مؤسسة أخرى للتسويق، وأن تهتم شركة "العمران" بالإنتاج، لأن كما قلت بعض المرات كتنقلبو على شي حاجة ما كتنصيوهاش، وهاذ الشركة ديال العمران كتدير كلشي، كتدير نزع الملكية، كتدير البلاطات، كتدير الإنتاج، كتدير كذا، وكتدير حتى التسويق، هاذ الإطار إلى ابغيت تقول التخصص.

ولكن، السيد الوزير، صحيح عندهم نظام معلوماتي طموح، ما يقدر شي واحد يجادل فيه، صحيح كاي التدقيق الداخلي، وصحيح كاي واحد (contrainte) وحدة أخرى هي (dépen - recette)، أنه ذاك الشي اللي كيصرفوا كيجيوه من المنتوجات اللي كيبعوا. إذن، خص يكون شي سياق ماشي ساهل.

ولكن، السيد الوزير، مثلا إلى اخذينا البروج، كنجبرو مثلا "العمران" هذي ثلاث سنين باعت واحد البقع الأرضية لعباد الله بالمزاد العلني، امنين كيجيو دابا كيقولوا لها دير لنا (transfert)، كتقول لهم زيدوا 25%، الطرف الأول زاد 25%، دابا وصلوا 75% بمعنى غيشيرو شقة أو بقعة أخرى. إذن لو كان خسر هاذ صاحب البقعة واش غترد ليه؟ إذن هذا ماشي معقول.

مثلا كذلك ملي امشي النائب الأخ المستشار البرلماني عند المسؤول المحلي، قال لو اعطيني هاذ القوانين اللي عندك، كيقول لو لا أنا عندي هاذ

والشركة الوطنية للتجهيز والبناء بعدما كانت مؤسسات مفلسة أو على حافة الإفلاس.

وكما أن هذه الشركة أصبحت أول مستثمر في المغرب، وفاقت مؤسسات كبيرة إذا ما علمنا أنها تشتغل على 85% من إنتاجها عن طريق الموثق والمزيدات و5% تباع عبر الشباك المفتوح.

فلا يجب أن ننسى أن الهدف الأساسي من إنشاء شركة "العمران"، كان ولا زال بالأساس هو القضاء على السكن غير اللائق ومحاربة السكن العشوائي، كما أنها أنشئت بدعم من الدولة لبناء هذا السكن، وجعله منخفض التكلفة لتستفيد منه الطبقات الضعيفة ثم المتوسطة، وذلك تماشيا مع تفكير الدولة في إنشاء هذه الطبقة مع الحفاظ على عامل الجودة لمنافسة الخواص في منتوجهم، لأن هناك غلاء مستمر في الأئمة، ورفع تحديات المنافسة يقتضي مراجعة هذه الأخيرة.

كما أنها أنشئت لتغطية كافة التراب الوطني وتعميم السكن بالقرى والمدن الصغيرة والمناطق البعيدة والبعيدة جدا، ونسبة المبيعات وإن كانت ضئيلة فهي التي تجر الشكوك حول المؤسسة ككل.

مما يجعلنا نتساءل، السيد الوزير: هل هناك تفكير في تكليف شركة "العمران" بالإنتاج مع خلق مؤسسة أخرى لتقوم بتسويق المنتج للحفاظ على صورة المؤسسة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

نمشي مباشرة للجواب، هاذ التفكير ما موجودش، ما موجودش لأنه ماشي هو الحل، أننا نخلق شركة أخرى مكلفة فقط بالتسويق، المشكل ماشي هو في الإطار، المشكل هو في الممارسة، الممارسة اللي موجودة في بعض الحالات كتجعل أنه هناك فعلا أمور مرتبطة حتى ببعض الشركات الخصوصية، حتى في السكن الاجتماعي، بحيث أنه يمكن لك تحي ويقولوا لك بأنه، في القطاع الخصوصي بلا ما نقى غير في العمران، بأنه الشقة اللي كتطلبها ديال 25 مليون ما موجوداشاي في الطابق الثاني، ولكن راه يمكن تكون موجودة في الطابق الرابع، ولا خرجت راه غيمكن تلقاها بئمن اللي في... هاذ الشي كنعرفوه، كاي ممارسات، ويمكن لي تقولكم بأن اليوم كاي فرق ديال التدقيق في هذا الأمر بشراكة مع مديرية الضرائب، لأنه اكتشفنا أن كاي بعض الممارسات الهامشية اللي كتضر بهاذ الأمر هذا.

"العمران" مشات في اتجاه توضيح العلاقات بينها وبين الزبائن، على

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

طرحت إشكاليات متعددة، أنا معك والرئاسة ديال هاذ المؤسسة ديال العمران تسير في نفس الاتجاه، البعد الاجتماعي ديال العمران يتعين الحفاظ عليه، هاذ الأمر أنا شخصيا كذلك ما يمكنش كذلك نفرط فيه، لكن في نفس الوقت هناك نجاعة تديرية، بمعنى أنه للحفاظ على الطابع الاجتماعي هناك إكراهات مرتبطة بالتوازنات المالية، لأن الدولة ما يمكنش تكون وراء العمران وكتمول لها خسارات متعددة على مستوى 14 شركة اللي هي موجودة، خص هامش ديال الربح.

مع الأسف، باش نقول لك خص هامش الربح مشكل ضروري خص هامش الربح باش هاذ المؤسسات تبقى تشتغل.

الآن، هناك فعلا في بعض الحالات تقديرات سيئة اللي كتجعل أنه هاذ المشكل ديال البروج اللي طرحت لي، أنا غنوقف عليه، ولكن فعلا يعني تخبرت ببعض الحالات اللي كيعلنوا على ثمن وفي بعض الأحيان كيزيدوا الثمن في المشوار، يعني وهما في إطار التحضير للتسويق فيما بعد، هاذ الأمر كيكون فيه سوء تقدير، وبالتالي إلى كانت هناك حالات من هاذ النوع أنا غنسلو فيما يتعلق ب"البروج" بالضبط أشنو واقع، واليوم نسعى إلى أن يتم تجاوز هذه الممارسات حتى لا تكون لأن الإنسان ما يمكنش يفهم، هو جا اشري بثمان معين وفي نفس الطريق كيقول له لا راه غنزيدو عليك، هاذ الأمور فعلا تلقيت بعض الشكاوى تسير في هذا الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على انتباهكم.

ورفعت الجلسة.

الشي شفويا.

إذن، واش كاين شي إدارة دابا كمشي شفويا؟ راه ما كاينشاي شفويا، (les procédures) أو (le manuel des procédures) خصو يكون معلن عنه ومعروف.

ثم كذلك، السيد الوزير، التعامل ديال مؤسسة "العمران" مع الجماعات السلالية ليس ممثالا، فتعاملت مع جهة الغرب بشكل مزيان، أي دارت شراكات مع الأراضي السلالية، ولكن مثلا في سطات دائما في سطات كنجبرو بأنها حاولت تاخذ من عندهم ذاك الشي بثمان رخص، وقالت لهم راه غنبيك وغنعطيك ذاك الشي، في حين أن المجال النوع ديال غير آرى.

ثم كذلك "العمران" هي مؤسسة اجتماعية، وخص يكون عندها المنتج الاجتماعي، صحيح كاين (la péréquation)، ولكن كاين الغلاء مجالها المجال (les promoteurs) الآخرين.

إذن، كيفاش سننشئ احنا هاذ الفئات اللي ما عندهاش السكن؟ كيفاش غادي تاخذ السكن؟ وكيفاش غادي نلبيو الطلب ولاسيما أنكم عندهم مسؤولية، السيد الوزير، كبيرة وجسيمة جدا وهي القضاء على مدن الصفيح، وهو أمن اجتماعي، لا يختلف حوله اثنان؟

إذن، لا بد من التفكير في بلورة عمل هذه المؤسسة ليبقى هو دائما اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن يحاول أن يعرض أكثر منتج بالنسبة للفئة المعوزة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.